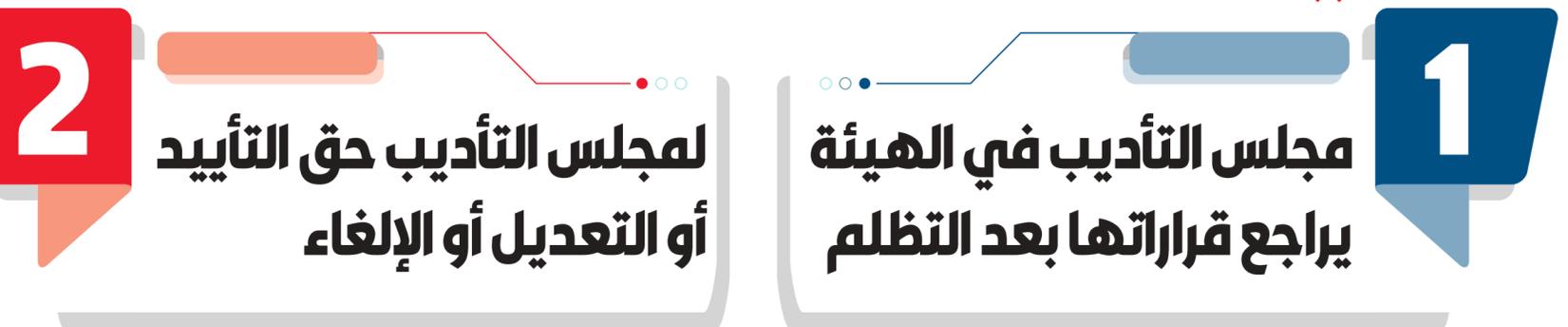


لجنة نظر المخالفات في البورصة برئاسة قاض



1 مجلس التأديب في الهيئة
يراجع قراراتها بعد التظلم

2 لمجلس التأديب حق التأيد
أو التعديل أو الإلغاء

اتخاذها، على أن توافي الهيئة بكافة أوراق الموضوع وذلك خلال ثلاثة أيام عمل من تاريخ اتخاذ الإجراء، وللهيئة بقرار منها أو بناءً على تظلم يقدمه المتظلم خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إخطاره كتابة بالقرار، إحالة الموضوع إلى مجلس التأديب ليتولى مراجعة الإجراء التأديبي وفق نظام المراجعة المعتمد لديه، ولمجلس التأديب أن يؤيد قرار البورصة أو اللجنة أو يعدله أو يلغيه وذلك بقرار مسبب.

إيضاحات مطلوبة

هناك جملة إيضاحات مطلوبة بشأن اللجنة ونطاق عملها وجزءاتها، وأهم هذه الاستفسارات ما يلي:

- هل ستختص اللجنة بمخالفات محددة؟ خصوصاً وأن الهيئة وهي أعلى جهة رقابية تنظر مخالفات وتصدر عقوبات بشأنها، هل لو نظرت لجنة المخالفات في البورصة المخالفة هل سينتهي نظرها من الجهة الرقابية؟ مثل مخالفات الإفصاح أو غيرها من المخالفات التي وقعت الهيئة بشأنها جزاءات مؤخراً.
- البورصة شركة ومرخص لها ومدرجة في السوق، وهي، حالها حال المرخص لهم، مخاطبة بالقانون، هل لو وقعت في مخالفة يمكن معاقبتها بالجزاء المنصوص عليها حال كانت تستحق؟ على سبيل المثال، الوقف عن العمل أو مزاولة المهنة لمدة لا تتجاوز سنة! ما سلف من نقاط يحتاج إيضاحات.
- في نطاق الجزاءات التي يحق للجنة النظر في المخالفات في البورصة توقيعها، جزاء فرض قيود على نشاط أو أنشطة المخالف، من أحد أعضاء البورصة.

التساؤل:

- أحد أعضاء البورصة يشمل الجميع، الأجنبي وغير الأجنبي، وأحد الأعضاء تشمل أيضاً، حسب فهم البعض للنص، الشخص الاعتباري، والتساؤل هو: كيف سيتم فرض قيود على نشاط أو أنشطة المخالف حال كان أجنبي مدرج فقط في السوق، وكافة أنشطته خارجية؟
- هل لو كان يمارس نشاط محلي عبر أحد أفرعه ومركزه الرئيسي خارج الكويت هل يمكن توقيع الجزاء على النشاط المحلي؟
- الإيضاحات المرتقبة والمنتظرة ستسهم في الرد على كثير من الاستفسارات للمعنيين وأصحاب الشأن والمخاطبين.

نطاق الجزاءات:

- لها حق فرض قيود على نشاط أو أنشطة المخالف

- وقف عن العمل أو مزاولة النشاط لمدة لا تتجاوز سنة

- وقف الورقة المالية لفترة زمنية محددة

- إلغاء المعاملات ذات العلاقة بالمخالفة وما ترتب عليها

ضمن سلسلة التعديلات التشريعية اللائحية، شملت التعديلات لجنة النظر في المخالفات في البورصة، حيث جاء النص كالتالي:

تشكل بالبورصة لجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل تختص بالنظر في المخالفات التي يرتكبها أحد أعضاء البورصة، وتكون برئاسة قاضي يندبه مجلس القضاء، وترشح البورصة باقي الأعضاء من غير موظفيها أو أعضاء مجلس إدارتها أو ذوي الصلة بها، وتوافق عليهم الهيئة على أن يكونوا من ذوي الخبرة في الشؤون المالية والاقتصادية والقانونية من غير ذي الصلة بالبورصة، وتحدد البورصة مكافآتهم وإجراءات صرفها، على أن تكون مدة العضوية في اللجنة ثلاث سنوات قابلة للتجديد ويكون لها أمين سر من موظفي البورصة.

ويحظر على أي عضو من أعضاء لجنة النظر في المخالفات أثناء توليه مهام عمله أن تكون له مصلحة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر مع أي من أعضاء البورصة.

وجاء في اختصاص اللجنة بأنها ستنظر في المخالفات التي يرتكبها أحد أعضاء البورصة ولها ان توقع الجزاءات التالية:

1. التنبيه بالوقف عن ارتكاب المخالفة.
2. الإنذار.
3. إخضاع المخالف لمزيد من الرقابة.
4. الوقف عن العمل أو مزاولة المهنة لمدة لا تتجاوز سنة.
5. فرض قيود على نشاط أو أنشطة المخالف.
6. وقف تداول ورقة مالية لفترة زمنية محددة لما فيه مصلحة السوق.
7. في جميع الأحوال يجوز للجنة النظر في المخالفات وإلغاء المعاملات ذات العلاقة بالمخالفة وما ترتب عليها من آثار.

ومن أهم الالتزامات الواردة ما يلي:

على أمين السر للجنة النظر في المخالفات، وإخطار كلا من الهيئة والبورصة بكافة القرارات الصادرة عن اللجنة تجاه أي من أعضاء البورصة، وبتفاصيل المخالفة التي ارتكبها والإجراءات التي اتخذتها والجزاء الذي تم توقيعه، وذلك فور صدوره، على أن توافي الهيئة بكافة أوراق الموضوع وذلك خلال ثلاثة أيام عمل من تاريخ صدور القرار.

كما على إدارة البورصة إخطار الهيئة بأي إجراء تتخذه تجاه أي من أعضاء ها المخالفين وبتفاصيل المخالفة التي ارتكبها فور

«المباني»: 17.9% ارتفاع في إجمالي الديون بنهاية الربع الأول

مركزنا المالي سليم
من حيث السيولة..
وملتزمون بنهج
منضبط في الاقتراض

2

24 مليار ريال حجم
استثمارات السعودية
أنفقنا منها حتى الآن
9 مليارات ريال

1

وبينت «المباني» أن قطاع الضيافة في المجموعة ساهم في تحقيق معدل نمو بنسبة 3% عن الربع الأول في ظل محافظة الأصول العقارية التجارية على استقرار نسبي، مشيرة إلى أن الدخل التشغيلي وغير التشغيلي ساهما في معدلات النمو، وهو يغطي بشكل كافي الزيادة في التكاليف التشغيلية الناجمة عن الأصول قيد التطوير، وتعمل الشركة بشكل حثيث على تحسين هيكيل التكاليف للحفاظ على هامش صحي في المستقبل. في سياق متصل كشفت المباني أنها تخطط باهتمام للتركيز على السوق السكني في الكويت والمملكة العربية السعودية. وبالارقام بلغت نسبة الإنجاز في أفنيوز الرياض 70%، وأفنيوز الخبر 18%، فيما بلغت معدلات الإشغال في المرحلة الأولى من أفنيوز البحرين 96%.

القادمة وتعزيز الكفاءة التشغيلية وتقديم عوائد مستدامة للمساهمين.

في سياق متصل كشفت المباني أن الإنفاق الرأسمالي في المجموعة يتم من خلال التمويل والتدفقات النقدية للشركة من الأصول التشغيلية، ويبلغ حجم الإنفاق الرأسمالي للسعودية 24 مليار ريال سعودي، تم إنفاق 9 مليارات ريال حتى الآن عبر تمويل من خلال مزيج من الدين وحقوق الملكية، والمتبقي سيتم إنفاقه خلال عامين إلى ثلاثة أعوام مقبلة. كما يتطلب مشروع أفينتورا إنفاقاً رأسمالياً يبلغ 190 مليون دولار، تم إنفاق نحو 95 مليون دولار وسيتم إنفاق المتبقي خلال العام المقبل. وكشفت «المباني» أن تركيز الشركة حالياً ينصب على الإنفاق لتكوين الأصول التشغيلية المدرة.

كتب حازم مصطفى:

كشفت شركة المباني عن ارتفاع إجمالي الديون على المجموعة بنسبة 17.9% بنهاية الربع الأول من العام الحالي مقارنة بنفس الفترة من العام 2024، موضحة بأن الارتفاعات تتماشى مع استثمارات المجموعة الكبرى، خصوصاً في السعودية والكويت. وأكدت المباني بأنها تواصل الحفاظ على نهج منضبط في الاقتراض بما يضمن قدرة المجموعة على خدمة الدين.

وشددت «المباني» على أن المركز المالي للمجموعة سليم من حيث السيولة، وقد شكل الربع الأول من العام الحالي أساساً قوياً لبقية العام، مشددة على أن المجموعة مستمرة في التركيز على تنفيذ المشاريع

اختتام الهيئة
لتقديم ما
لديها من أدلة
يدعم مطالب
المتضررين

قال مصدر قانوني مخضرم في تصريح خاص لـ «الاقتصادية»، أنه بالنسبة للمستثمرين المتضررين من مجالس إدارات الشركات، خصوصاً التي شطبتها الهيئة، فعليهم أن يختصموا «هيئة الأسواق» كخصم متداخل لتقديم ما لديها من معلومات وبيانات وأدلة، حيث أنها تملك أدلة دامغة وتقديمها سيعزز كثيراً من قوة الأدلة ويعزز مطالب المتضررين. ودعت المصادر القانونية إلى ضرورة إعلاء ثقافة المطالبة بالحقوق وملاحقة المخالفين مهما كلف المستثمرين من جهد ومال، وهو أمر له ثقل على صغار المستثمرين لكنه سلوك سيمثل ردة واستقامة للمخالفين الذين يراهنون دائماً على عدم الملاحقة وأمر الجزاءات المالية هين ويسير بالنسبة لهم.

«السفن»: نمو الإيراد المتوقع
للعام الحالي بين 8% إلى 12%

بعد السعودية نستهدف
قطر وعمان والبحرين والعراق
16% نسبة الارتفاع في القروض
إلى 47 مليون دينار

من مستوى 40 مليون دينار إلى 47 مليون دينار بسبب الاستحواذ على حصة 75% في مصنع سماء الخليج في السعودية وهو مصنع مهم سيدعمنا كثيراً فيما يتعلق بالمشاريع الجارية والعملاء الخارجيين الآخرين. في سياق متصل أوضحت الشركة أن التراكم الحالي للمشاريع يبلغ 706 مليون دينار كويتي، وتبحث الشركة في عدد كبير من المشاريع مع شركة نفط الكويت والبتروال الوطنية وصناعة الكيماويات البترولية ووزارة الكهرباء. وكشفت «السفن» عن أن نمو الإيراد المتوقع لهذا العام 2025 يتراوح بين 8% إلى 12% وهامش صافي قدره 5.5%.

كشفت شركة الصناعات الهندسية الثقيلة وبناء السفن أنها وسعت حضورها التشغيلي في المملكة العربية السعودية، وتسعى للحصول على مؤهلات ذات صلة في قطر وعمان والبحرين والعراق بهدف تعزيز القدرات في مجال البناء والصيانة والتطبيق، إضافة إلى خدمات التصنيع داخل مصافي النفط والغاز والطاقة. وكشفت «السفن» أن هامش الربح الصافي للشركة انخفض قليلاً من 4.38% إلى 3.42% بسبب وجود اختلافات في الهامش بين المشاريع الحالية الجارية مقابل الفترة المماثلة أيضاً. وكشفت «السفن» عن ارتفاع القروض بنسبة 16%

البورصة... إعادة تموضع وتعركزات جديدة



مليار دينار كويتي. وتباينت المؤشرات الرئيسية لبورصة الكويت عند إغلاق تعاملات الثلاثاء، وسط تراجع لـ 8 قطاعات. انخفض مؤشر السوق الأول للعام بـ 0.08 % و 0.11 % على الترتيب، وتراجع «الرئيسي» بنحو 0.27 %، فيما استقر «الرئيسي 50» عند مستوى الاثنين. سجلت بورصة الكويت تداولات بقيمة 83.84 مليون دينار، وزعت على 335.65 مليون سهم، بتنفيذ 19.37 ألف صفقة. وشهدت الجلسة ارتفاع 3 قطاعات في مقدمتها الخدمات الاستهلاكية بـ 0.63 %، بينما تراجع 8 قطاعات على رأسها الرعاية الصحية بـ 2.91 %، واستقر قطاعان. وبالنسبة للأسهم، فقد ارتفع سعر 54 سهماً على رأسها «الجزيرة» بـ 7.01 %، بينما تراجع سعر 62 سهماً في مقدمتها «فنادق» بواقع 13.17 %، واستقر سعر 18 سهماً. وجاء سهم «الأولى» في مقدمة نشاط الكميات بحجم بلغ 27.01 مليون سهم؛ وتصدر السيولة سهم «عقارات الكويت» بقيمة 6.72 مليون دينار.

وتتباين التفسيرات كون الطرف الذي تخارج مقرب من ملاك الشركة بسبب استثمارات عديدة ضمن الجروب، وله تمثيل سابق في بعض شركات الجروب وكذلك تمثيل حالي. هل تعلن الشركة عن آخر التطورات في شأن ملف الحماية؟ وهل ستطلب مهلة إضافية من عدمه؟ خصوصاً وأن هناك تضارب في التفسيرات بين مساهم رئيسي يتخارج وسهم تماسك في جلسة أمس ومعلومات بشأن انتهاء المهلة الأولى الخاصة بطلب الحماية. إجمالاً تشهد مستويات السيولة في البورصة حالة تباين بين «مد وجذر»، وهي في نطاق طبيعي وإيجابي، حيث تتفاعل مع المبادرات والمعلومات الإيجابية. أمس تراجعت القيمة السوقية -4.7 % بعد أن قفزت في جلسة الاثنين نحو 31 %، وخسرت البورصة أمس 48 مليون دينار كويتي، وهي خسارة طبيعية ومقبولة وتعكس عمليات التصحيح وجني الأرباح التي تشهدها بعض الأسهم التي ارتفعت كثيراً وتتهياً لجولة جديدة. تراجعت أيضاً كمية الأسهم المشمولة بالتداول نحو 14 % وأغلقت البورصة أمس على قيمة سوقية بلغت 48.703

كفة التراجعات للأسهم بلغت 63 ورقة مالية أمس، حيث غلبت كفة الأسهم المرتفعة التي بلغت 54 شركة، ويراهم مراقبون أنها حالة تباين وإعادة قراءة وتموضع وتمركزات جديدة تعتمد على إعادة القراءة والتقييم والنظرة المستقبلية. ففي الوقت الذي حققت فيه شركات أداء جيد، تقول مصادر استثمارية أن هناك قطاعات عديدة تشغيلية لها مستقبل واعد في ضوء التعديلات التشريعية والقانونية وكذلك مشاريع البنية التحتية، وبالتالي ستكون هناك شركات ستستفيد بشكل مباشر وغير مباشر من حجم التغيرات المقبلة والتي ستتاح لأول مرة وهي منتظرة منذ سنوات. وما بين إعادة التمركز والتموضع تنشط بعض المضاربات السريعة على الأسهم الرخيصة والصغيرة والتي دائماً ما يهواها شرائح مختلفة مغامرة أملاً في مضاعفة أسعارها، ولكن هذه الأسهم ليست بالقطع مضمونة أن تتضاعف أسعارها. هذه الأيام يتداول المستثمرون قصة «الأولى»، حيث تخارج أحد كبار المستثمرين من حصة كبيرة ومؤثرة ولافتة، وهذه التخارجات غالباً ما تثير صغار المستثمرين

عمومية «العربية العقارية» تصادق على توزيع 2.5% نقدا و2.5% منحة

جهود متواصلة لتحويل مديونية الشركة إلى بنك إسلامي لآجال وأسعار أفضل

صادقت الجمعية العامة العادية لشركة العربية العقارية على توزيع أرباح سنوية على المساهمين عن عام 2024.

وافقت العمومية العادية على توزيع أرباح نقدية بنسبة 2.5% من القيمة الاسمية للسهم الواحد أي بواقع 2.5 فلس لكل سهم بإجمالي مبلغ وقدره 927.32 ألف دينار كويتي وذلك بعد استبعاد أسهم الخزينة.

كما صادقت على توزيع أسهم منحة بنسبة 2.5% من رأس المال الشركة المصدر والمدفوع أي بواقع سهمان ونصف سهم لكل 100 سهم وذلك بإصدار عدد 9.41 مليون سهم جديد.

وأوضحت أن ذلك على النحو الذي يصدر به قرار الجمعية العامة غير العادية للمساهمين المقيدين في سجلات المساهمين كما في يوم الاستحقاق وتفويض مجلس الإدارة في التصرف في كسور الأسهم إن وجدت، وتعديل الجدول الزمني لتاريخ استحقاق الأسهم والتوزيع في حال التأخير في إجراءات الشهر القرارات الجمعية العمومية.

كما تم اعتماد مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية 2024 بإجمالي مبلغ قدره 75 ألف دينار كويتي، وتفويضه بشراء أو بيع أو التصرف في أسهم الشركة بما لا يتجاوز 10% من عدد أسهمها وذلك وفقاً لمواد القانون رقم 7 لسنة 2010 ولائحته التنفيذية وتعديلاتها ووفقاً للقرارات والتعليقات ذات الصلة ولمدة 18 شهراً.

واعتمدت تقارير مجلس الإدارة ومراقب الحسابات، والحوكمة عن العام الماضي، وتم استعراض أي مخالفات، واستعراض التعاملات التي تمت مع الأطراف ذات صلة للسنة المالية 2024 والمصادقة عليه، وتفويض مجلس الإدارة بالتعامل مع الأطراف ذات صلة للسنة المالية 2025.

ووافقت على استقطاع 10% من صافي الأرباح أي ما يعادل



د. عبدالله معرفي

واعتمدت تقارير مجلس الإدارة ومراقب الحسابات، والحوكمة عن العام الماضي، وتم استعراض أي مخالفات، واستعراض التعاملات التي تمت مع الأطراف ذات صلة للسنة المالية 2024 والمصادقة عليه، وتفويض مجلس الإدارة بالتعامل مع الأطراف ذات صلة للسنة المالية 2025.

«أسس» تعلن سداد شركة زميلة 501.15 ألف دينار لبنك

أعلنت مجموعة أسس القابضة سداد شركة زميلة 501.15 ألف دينار (ملف التنفيذ) والحصول على براءة ذمة من البنك الدائن بعد أن قام البنك الدائن بتحويل كامل مستحقاته. وأوضحت أنه بناءً على ذلك لا توجد أية التزامات على شركة مجموعة أسس القابضة الكفيل المتضامن لصالح البنك الدائن حتى تاريخه.

وقالت الشركة إن الأثر المالي سينعكس على البيانات المالية المرحلية المجمع للشركة خلال الربع الجاري (الربع الثاني) عن طريق انخفاض بند المخصصات ضمن المطلوبات المتداولة بمبلغ 501.15 ألف دينار، وزيادة بند الأرباح المرحلة ضمن حقوق الملكية، وتقبيد إيراد من رد مخصص بنفس القيمة.

يذكر أن «أسس» أعلنت في 30 سبتمبر 2021 قيام أحد البنوك المحلية بإعلان الشركة على يد مندوب الإعلان لدى المحكمة، بسداد مبلغ 501.15 ألف دينار. تراجمت أرباح «أسس» خلال الربع الأول من العام الحالي بنسبة 43% سنوياً، عند 75.86 ألف دينار، مقابل 132.95 ألف دينار في الربع الأول من العام السابق.

إفصاحات البورصة

عمومية «أولى وقود» تقرر توزيع 5% نقدا و10% منحة

أقرت الجمعية العامة العادية لشركة الأولى للتسويق المحلي للوقود توزيع أرباح نقدية، وأسهم منحة. ووافقت العمومية على توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بواقع 5% من القيمة الاسمية للسهم (5 فلوس للسهم)، وذلك بعد خصم أسهم الخزينة على المساهمين المقيدين في السجلات في نهاية يوم الاستحقاق المحدد بشهر على الأقل من تاريخ انعقاد الجمعية العامة.

ويتم توزيعها على المساهمين بعد 5 أيام عمل من تاريخ الاستحقاق بمبلغ 2.02 مليون دينار كويتي، وتفويض الممثل القانوني للشركة بالتعديل على الجدول الزمني لاستحقاقات الأسهم حال ما استدعى الأمر ذلك.

وأقرت العمومية توصية مجلس الإدارة بتوزيع أسهم منحة بنسبة 10% من إجمالي رأس مال الشركة بعدد 10 أسهم لكل 100 سهم بمبلغ 4.05 مليون دينار كويتي. ووافقت العمومية على تفويض مجلس الإدارة بشراء أو بيع أسهم الشركة بما لا يتجاوز 10% من عدد أسهمها وذلك وفقاً لمواد القانون رقم 7 لسنة 2010 واللائحة التنفيذية وتعديلاتها، وإخلاء طرفهم وإبراء ذمتهم عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم القانونية والمالية والإدارية عن السنة المالية 2024.

وتم إعادة تعيين مراقبي الحسابات من ضمن القائمة المعتمدة بأسماء مراقبي الحسابات لدى هيئة أسواق المال مع مراعاة مدة التغيير الإلزامي للشركة للسنة المالية 2025، وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم هند عبدالله السريع - مراقب حسابات مرخص رقم 141 (فئة أ) من مكتب جرائن ثورنتون وشركاه، وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

وأقرت العمومية استقطاع الاحتياطي الاختياري بنسبة 10% مبلغ 672.34 ألف دينار كويتي يخصص لمواجهة احتياجات الشركة المستقبلية وللأغراض المنصوص عليها في النظام الأساسي للشركة، واستقطاع نفس النسبة والقيمة لحساب الاحتياطي الإلزامي، واستعراض التعاملات التي تمت أو ستتم مع أطراف ذات صلة للعام 2025. وصادقت على توزيع مكافأة أعضاء مجلس الإدارة للسنة المالية 2024 وقد تم تحديد مبلغ إجمالي قدره 45 ألف دينار كويتي، وتقرير مجلس الإدارة، وتقرير الحوكمة، وتقرير لجنة التدقيق، وتقرير مراقب الحسابات الخارجي، والبيانات المالية، واستعراض الجزاءات والمخالفات التي تم توقيعها على الشركة من الجهات الرقابية للسنة المالية 2024 (إن وجد).

تابعة لـ «كيبكو»

تشتري 320 ألف سهم

في بنك برقان

أعلن بنك برقان شراء شركة شمال إفريقيا القابضة التابعة لمجموعة مشاريع الكويت القابضة «كيبكو» 320 ألف سهم في البنك.

تمت الصفقة في 19 مايو 2025، بسعر 250 فلساً للسهم الواحد.

ووصل رصيد الأوراق المالية بعد ذلك التعامل 1.80 مليون سهم.

واستناداً إلى بيانات بورصة الكويت، فإن رأس مال «برقان» يبلغ 362.48 مليون دينار، وتعد شركة مشاريع الكويت القابضة ومجموعتها أكبر مساهم في البنك بملكية 64.30%، فيما تمتلك المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية الكويتية 7.88% في البنك.

ارتفعت أرباح بنك برقان خلال الربع الأول من عام 2025 بنسبة 5% سنوياً، عند 10.68 مليون دينار، مقابل 10.14 مليون دينار في الربع الأول من عام 2024.

إفصاحات البورصة

بورصة الكويت: تغير في هيكل ملكية شركة مدرجة



محمد المطير

إعادة تشكيل مجلس إدارة «الكويتية العقارية» برئاسة محمد المطير

أعلنت شركة الكويتية العقارية القابضة إعادة تشكيل مجلس الإدارة برئاسة محمد براك عبد المحسن المطير، وينوب عنه ناجي عبد الله يوسف العبد الهادي.

ويضم المجلس في عضويته، سعود عبد العزيز المنصور، وطارق إبراهيم عبد الله المنصور ممثلاً عن مجموعة الامتياز العالمية العقارية.

إلى جانب ذلك ضم التشكيل عبد الله محمد المطير، وضاري عبد العزيز عبد الله النصار ممثلاً عن شركة المهن العالمية للتجارة العامة لمواد ومعدات البناء والعقارات، وناصر إبراهيم ناصر بورسلي.

وارتفعت خسائر «الكويتية العقارية» بنسبة 199.67 % في الربع الأول من 2025، عند 1.12 مليون دينار، مقابل خسائر بقيمة 372.89 ألف دينار خلال الفترة نفسها من 2024.

«يوباك» تسلم مشروع المطار لـ«الطيران المدني»

أصدرت شركة المشاريع المتحدة للخدمات الجوية «يوباك» بياناً بشأن نقل وتسليم جميع مواقع ومكونات مشروع إنشاء واستثمار مبنى مواقف السيارات في مطار الكويت الدولي (T1) والمرافق التابعة له رسمياً من الشركة إلى الإدارة العامة للطيران المدني.

وأوضحت «يوباك» أنه بناءً على ذلك، تصبح الإدارة العامة للطيران المدني هي الجهة المسؤولة كلياً عن إدارة وتشغيل وصيانة المشروع اعتباراً من تاريخ التسليم.

وقالت إن ذلك سيؤدي إلى توقف الإيرادات الناتجة من المشروع اعتباراً من تاريخ التسليم.

يُشار إلى أن «يوباك» تسلمت في 15 مايو 2025 إشعاراً من الإدارة العامة للطيران المدني تطلب بموجبه تسليم جميع مواقع مشروع إنشاء واستثمار مبنى مواقف السيارات في مطار الكويت الدولي (T1) والمرافق التابعة له بتاريخ 19 مايو 2025.

وتوقعت «يوباك» انخفاض الإيرادات السنوية للشركة بـ 7 ملايين دينار نتيجة لانتهاج وتسليم المشروع.

انخفضت أرباح «يوباك» في الربع الأول من عام 2025 بنسبة 27.4 % سنوياً؛ عند 447.60 ألف دينار، مقابل 616.89 ألف دينار في الربع الأول من 2024.

ومجموعته (شركة العثمان للمشاريع التجارية) الحصة الأكبر بالشركة، ثم المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بـ 7.28 %.

وأعلنت «هيومن سوفت» شراء فهد إبراهيم العثمان 336 ألف سهم بمتوسط سعر 2.597 دينار كويتي خلال تعاملات الاثنين؛ ليصل رصيد الأوراق المالية بعد التعامل إلى 17.57 مليون سهم.

وكانت أرباح «هيومن سوفت» قد تراجعت في الربع الأول من عام 2025 بنحو 4.2 % عند 9.92 مليون دينار، مقابل 10.36 مليون دينار بنفس الربع من العام السابق.

كشف تقرير بورصة الكويت اليومي للتغير في الإفصاح ارتفاع حصة مساهم في هيكل ملكية شركة مدرجة.

وذكرت أن التغير تمثل في رفع فهد إبراهيم العثمان ومجموعته (شركة العثمان للمشاريع التجارية) حصته المباشرة وغير المباشرة في شركة هيومن سوفت من 20.068 % إلى 22.418 %، بتعاملات الاثنين.

واستناداً إلى بيانات بورصة الكويت، فإن رأس مال «هيومن سوفت» يبلغ 13.48 مليون دينار، ويمتلك فهد إبراهيم العثمان



«بوبيان للبتروكيماويات» توقع عقد تسهيلات بـ 8 ملايين دينار كويتي

تسهيلات مصرفية طويلة الأجل مع ذات البنك بقيمة 12 مليون دينار كويتي.

انخفضت أرباح شركة بوبيان للبتروكيماويات خلال الربع الرابع المنتهي في 30 أبريل 2025 بنحو 6 % سنوياً، عند 6.37 مليون دينار، مقابل 6.76 مليون دينار أرباح الربع ذاته من 2024.

وقعت شركة بوبيان للبتروكيماويات عقد تسهيلات مصرفية طويلة الأجل مع أحد البنوك غير المحلية بإجمالي 8 ملايين دينار كويتي.

وأوضحت أن ذلك لتمويل استثمارات الشركة وإعادة تمويل المديونية القائمة.

وكشفت «بوبيان» أن ذلك بالإضافة إلى قيامها بتجديد عقد

بورصات خليجية

مؤشر «تاسي» يعاود مكاسبه وسط تباين بالتداولات



أنهى سوق الأسهم السعودية «تداول» جلسة الثلاثاء باللون الأخضر؛ ليعاود مكاسبه مرة أخرى، في ظل تباين السيولة مقارنة بالجلسة السابقة.

وأغلق المؤشر العام للسوق «تاسي» مرتفعاً 0.29%، بمكاسب بلغت 32.90 نقطة، ارتفع بها إلى مستوى 11,438.18 نقطة.

وارتفعت قيم التداول بنحو هامشي، إلى 4.85 مليار ريال مقارنة بـ 4.83 مليار ريال بالجلسة السابقة، وفي المقابل تراجعت كميات التداول إلى 196.38 مليون سهم، مقارنة بـ 240.13 مليون سهم.

وعلى صعيد أداء الأسهم، شملت المكاسب 132 سهماً بصدارة سهم «إم بي سي»، الذي ارتفع بنحو 6.01%، وجاء إغلاق 106 سهماً باللون الأحمر، تصدرها سهم «قو للاتصالات» بنسبة 4.55%.

وسجل سهم «اس تي سي» أعلى قيمة تداول بـ 255.926 مليون ريال، وكانت أعلى الكميات لسهم «الباحة» بكمية بلغت 12.92 مليون سهم.

وفيما يخص أداء السوق الموازي؛ أغلق مؤشر (نمو حد أعلى) مرتفعاً 0.11%؛ بما يعادل 28.91 نقطة، ليرتفع إلى مستوى 27,528.56 نقطة.

هيئة السوق السعودي: الموافقة على 60 طلب طرح في 2024 والأصول المدارة تتجاوز التريلليون

5.5 شهر في عام 2023م، فيما أصدرت الهيئة قرارات واجبة التنفيذ بحق 171 مخالف للأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها مع متابعة تنفيذ 45 طلب.

وعلى صعيد الجوانب التنظيمية والتشريعية والتطويرية للسوق، اعتمدت الهيئة خلال العام 2024م تعليمات طرح شهادات المساهمات العقارية، الهادفة إلى تنظيم تسجيل وطرح شهادات المساهمات العقارية. إلى جانب اعتماد عدد من التعديلات لمجموعة من اللوائح التنفيذية، من بينها لائحة مؤسسات السوق المالية وتعليمات الحسابات الاستثمارية، واللائحة التنفيذية لنظام الشركات الخاصة بشركات المساهمة المدرجة، بالإضافة إلى اعتماد تعديلات قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة.

كما أولت الهيئة عنايتها بتطوير سوق الصكوك وأدوات الدين، الأمر الذي انعكس إيجاباً على السوق من خلال اعتمادها أكبر حزمة من التحسينات التنظيمية منذ إطلاق سوق الصكوك وأدوات الدين خلال هذا العام، والتي تضمنت تخفيف المتطلبات التنظيمية وتوسيع فئة المستثمرين المؤهلين.

ومن جهته، أشار محمد بن عبدالله القويز رئيس مجلس هيئة السوق المالية، في تعليقه على التقرير السنوي للهيئة لعام 2024م، إلى أن الهيئة اعتمدت خلال عام 2024م خططها الاستراتيجية للأعوام (2024 - 2026م)، بما يتماشى مع التغيرات الاقتصادية المستجدة، والتي اشتملت على 9 أهداف، توزعت على ثلاث ركائز استراتيجية، أولها: ركيزة تفعيل دور السوق المالية في التمويل والاستثمار. وثانيها: ركيزة تمكين منظومة السوق المالية. وثالثها: ركيزة حماية حقوق المستثمرين.

ونوه القويز، بأن الخطة أخذت في الاعتبار دراسة وتحليل قطاع السوق المالية بجوانبه كافة، والموائمة مع أصحاب المصلحة لتحديد مجالات التحسين والتطوير التي سيتم التركيز عليها.

وأوضح القويز، أن التقرير السنوي يعكس التحول الجذري الذي تشهده السوق المالية، مؤكداً أن السوق المالية شهدت خلال العام 2024م تطورات أسهمت في تعزيز مكانة السوق المالية السعودية إقليمياً ودولياً؛ وذلك من خلال حجم الأصول المدارة وقيمة أصول الصناديق القابضة، وصناديق المؤشرات المتداولة، والتي سجلت ارتفاعات قياسية خلال العام 2024م مقارنة بالعام السابق، إضافة إلى جهود الهيئة في تعميق السوق، وإجراء تحسينات تنظيمية، لتوسيع قاعدة المستثمرين، وتعزيز السيولة واستقرار السوق وزيادة التنافسية، وتحقيق نمو مستدام، بما يعزز من أداء السوق المالية السعودية، ويرفع من مستوى مساهمتها في الناتج المحلي، ويزيد من جاذبية السوق للمستثمرين المحليين والدوليين، بما يحقق مستهدفات رؤية السعودية 2030.



ومؤشر حقوق المساهمين، ومؤشر رأس المال الجريء، فيما كانت حصيلة المملكة ارتفاعاً في ثمانية مؤشرات من المؤشرات الـ 12 التي اشتمل عليها الكتاب.

كما أكد التقرير استمرار الهيئة في تفعيل أدوات حماية المستثمر، حيث تم الانتهاء من إجراءات 121 قضية، فيما تجاوزت تعويضات المستثمرين المتضررين أكثر من 389 مليون ريال موزعة على 921 مستفيداً، في الوقت الذي انخفض فيه متوسط فترة التقاضي إلى 4.4 شهر مقارنة بـ

أصدرت هيئة السوق المالية تقريرها السنوي لعام 2024م، والذي عكس استمرار الزخم في نمو وتطور السوق المالية السعودية، محققاً نتائج استثنائية وأرقاماً قياسية في مختلف الجوانب التنظيمية والتشريعية والتطويرية، مما يعزز مكانة المملكة كوجهة جاذبة للاستثمار المحلي والدولي، ويترجم التقدم المتسارع في مستهدفات رؤية السعودية 2030.

وتجاوزت قيمة الأصول المدارة في السوق المالية السعودية للمرة الأولى حاجز التريلليون ريال بنهاية عام 2024م، محققة نسبة نمو بلغت 20.9% مقارنة بالعام السابق، بحسب وفقاً لتقرير الهيئة السنوي لعام 2024م.

كما ارتفع عدد صناديق الاستثمار إلى 1549 صندوقاً، فيما بلغ عدد المشتركين في الصناديق العامة والخاصة أكثر من 1.72 مليون مشترك وازدياد قدرها 47% عن عام 2023م. وبلغت قيمة الإصدارات الإجمالية للصكوك وأدوات الدين المدرجة في السوق المالية السعودية 663.5 مليار ريال بنهاية العام 2024م بالمقارنة بـ 549.8 مليار ريال بنهاية العام 2023م وبنمو بلغ 20.6% على أساس سنوي، وفقاً للتقرير.

وشهد عام 2024 نمواً في عمليات الطرح العام وتسجيل الأسهم، إذ وافقت الهيئة على 60 طلباً، بارتفاع بلغت نسبته 36.4% مقارنة بعام 2023م، منها 40 طلباً في السوق الموازية و16 طلباً في السوق الرئيسية، كما تم تنفيذ 44 إدراجاً في السوقين خلال العام، وهو ما يمثل استمراراً للنشاط القوي في جانب الطروحات الأولية، وبلغت قيمة الطروحات في السوق المالية السعودية 72 مليار ريال، فيما بلغت قيمة متحصلات الاكتتاب في السوقين 13 مليار ريال.

أما على صعيد الاستثمار الأجنبي، واصلت السوق المالية السعودية تسجيل مستويات قياسية، إذ بلغ صافي الاستثمارات الأجنبية 218 مليار ريال بنهاية عام 2024م، مقارنة بـ 198 مليار ريال في العام السابق، بارتفاع نسبته 10.1%. كما ارتفعت قيمة ملكية المستثمرين الأجانب إلى 423 مليار ريال بما يشكل ما نسبته 11% من إجمالي الأسهم الحرة في السوق الرئيسية.

وفيما يتعلق بالترخيص والإشراف على مؤسسات السوق المالية، ارتفع عدد المؤسسات المرخصة إلى 186 مؤسسة بنهاية عام 2024م، كما ارتفعت إيرادات مؤسسات السوق المالية عن العام السابق بنسبة 29.6% فوصلت إلى 17 مليار ريال، لتبلغ أرباحها 8.8 مليار ريال بزيادة قدرها 39.3% عن العام الماضي.

وأشار التقرير إلى صدارة المملكة العربية السعودية بين دول مجموعة العشرين (G20) في عدد من المؤشرات الدولية المرتبطة بالسوق المالية بحسب الكتاب السنوي للتنافسية العالمية الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية IMD لعام 2024م وهي مؤشر الأسواق المالية، ومؤشر رسملة السوق،

بورصات خليجية

أسهم أبوظبي تضيف 7 مليارات درهم لقيمتها السوقية بختام تعاملات الثلاثاء



تباين أداء مؤشرات أسواق المال الإماراتية بختام تعاملات الثلاثاء، ليتراجع سوق دبي المالي، بينما ارتفع سوق أبوظبي للأوراق المالية، وسط ترقب حديث من مسؤولي مجلس الاحتياطي الفيدرالي ما قد يوفر المزيد من الإشارات بشأن الاقتصاد ومسار السياسة النقدية.

ووفق بيانات أسواق المال الإماراتية، تكبد سوق دبي المالي خسائر قدرها 4.908 مليار درهم، بينما حقق سوق أبوظبي للأوراق المالية مكاسب بلغت 7 مليارات درهم.

واستقطبت بورصتنا دبي وأبوظبي سيولة بحجم 2.001 مليار درهم، توزعت على 39.279 ألف صفقة.

ومع ختام تعاملات أمس، تراجع مؤشر سوق دبي المالي بنسبة 0.43 % إلى مستوى 5467 نقطة، وسط تعاملات بحجم 212.134 مليون سهم بقيمة 613.905 مليون درهم. جاء ذلك وسط انخفاض سهم تبريد 0.37 %، وشعاع كابييتال 0.86 %، وسالك 2.78 %، وباركن 1.11 %، وبنك المشرق 0.04 %.

وبلغت القيمة السوقية لأسهم دبي 955.039 مليار درهم بختام تعاملات الثلاثاء، مقابل 959.947 مليار درهم بختام تعاملات الاثنين، بخسائر بلغت 4.908 مليار درهم.

في المقابل، ارتفع مؤشر سوق أبوظبي للأوراق المالية إلى مستوى 0.42 %، وسط تعاملات بحجم 327.060 مليون

سهم بقيمة 1.388 مليار درهم. جاء ذلك وسط ارتفاع سهم طيران أبوظبي 1.09 %، ومصرف أبوظبي الإسلامي 1.58 %، وموانئ أبوظبي 0.25 %.

وبلغت القيمة السوقية لأسهم أبوظبي 2.979 تريليون درهم بختام تعاملات الثلاثاء، مقابل 2.972 تريليون درهم بختام تعاملات الاثنين، بمكاسب بلغت 7 مليارات درهم.

مؤشر مسقط ينهي تعاملات الثلاثاء مرتفعاً بدعم الأسهم القيادية

بدعم سهم الشرقية للاستثمار القابضة القيادي المرتفع بنسبة 4 %، وارتفع الأنوار للاستثمارات بنسبة 1.23 %.

وحد من ارتفاع القطاع المالي تقدم سهم تكافل عمان للتأمين على المتراجعين بنسبة 4.55 %.

وارتفع حجم التداولات إلى 65.64 مليون ورقة مالية، مقابل 39.56 مليون ورقة مالية بالجلسة السابقة.

وتراجعت قيمة التداولات خلال الجلسة إلى 9.72 مليون ريال، مقارنة بنحو 6.18 مليون ريال جلسة الاثنين.

وتصدر سهم أوكيو للصناعات الأساسية الأسهم النشطة حجماً وقيمة بتداول 20.93 مليون سهم، بقيمة بنحو 2.32 مليون ريال.

ارتفع المؤشر الرئيسي لبورصة مسقط «مسقط 30» بنهاية تعاملات الثلاثاء، بنسبة 0.12 %، بإقفاله عند 4,457.6 نقطة، رابحاً 5.36 نقطة عن مستواه جلسة الاثنين.

ودعم ارتفاع المؤشر صعود الأسهم القيادية، وارتفاع المؤشرات القطاعية مجتمعة، وتصورها الصناعة بنسبة 1.39 %؛ مدفوعاً بارتفاع سهم المها للسيراميك القيادي بنسبة 8.58 %، وارتفع الأنوار لبلاط السيراميك القيادي بنسبة 3.93 %.

وارتفع مؤشر قطاع الخدمات بنسبة 0.19 %؛ مع صدارة سهم مسقط للغازات للربح بنسبة 8.6 %، وارتفع سهم الغاز الوطنية القيادي بنسبة 5.71 %، وصعد أريكو القيادي بنسبة 1.62 %.

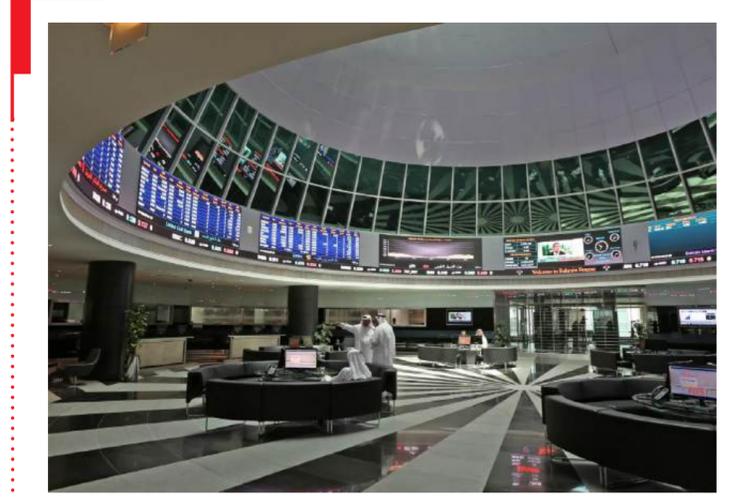
وكان المالي أقل ارتفاعاً بنسبة 0.13 %؛



بورصة قطر ترتفع 0.50 % عند الإغلاق

أغلقت بورصة قطر تعاملات الثلاثاء مرتفعة؛ بدعم صعود 6 قطاعات في مقدمتها الصناعات زاد المؤشر العام بنسبة 0.50 % ليصل إلى النقطة 10763.33؛ ليبرح 53.24 نقطة عن مستوى الاثنين ودعم الجلسة ارتفاع 6 قطاعات على رأسها الصناعات بـ0.90 %، بينما تراجع قطاع الاتصالات وحيداً بـ0.86 % تراجعت السيولة إلى 731.57 مليون ريال، مقابل 732.35 مليون ريال أمس، وبلغت أحجام التداول

342.83 مليون سهم، مقارنة بـ292.2 مليون سهم في الجلسة السابقة، وتم تنفيذ 26.97 ألف صفقة مقابل 32.45 ألف صفقة الاثنين ومن بين 52 سهماً نشطاً، ارتفع سعر 37 سهماً في مقدمتها سهم «ودام» بـ10 %، بينما تراجع سعر 15 سهماً على رأسها بنك لشا بـ2.65 % وجاء سهم «مزايا» في مقدمة نشاط الكميات بحجم بلغ 30.05 مليون سهم، وتصدر السيولة سهم «استثمار القابضة» بقيمة 65.92 مليون ريال.



بورصة البحرين تغلق تعاملات الثلاثاء على ارتفاع بدعم أسهم المال

أنهت بورصة البحرين تعاملات جلسة الثلاثاء على ارتفاع؛ بدعم قطاع المال. ومع ختام تعاملات أمس، ارتفع المؤشر العام بنسبة 0.01 % إلى مستوى 1922 نقطة.

وشهدت بورصة البحرين تعاملات بحجم 1.539 مليون سهم بقيمة 613.767 ألف دينار.

وارتفع قطاع المال مع صعود سهم بنك البحرين الوطني 0.20 %، وسوليدرتي البحرين 6.33 %، وبيت التمويل الكويتي 0.21 %.



بورصات عالمية

ارتفاع جماعي لأسواق الأسهم الأوروبية بدعم قطاعي المرافق والاتصالات

قبالة سواحل نيويورك، واستقرت الأسواق على النطاق الأوسع أيضا بعد حالة من تراجع الإقبال على المخاطرة على خلفية تخفيض وكالة موديز بشكل مفاجئ التصنيف الائتماني للولايات المتحدة في وقت متأخر من يوم الجمعة. وينتظر المستثمرون أيضا أي اتفاقات تجارية قبل رسوم جمركية متبادلة فرضها ترامب من المقرر أن تدخل حيز التنفيذ مرة أخرى في أوائل يوليو تموز. ونزل سهم سالمار 4% بعد أن أعلنت شركة تربية أسماك السلمون النرويجية أرباحا تشغيلية للربح الأول جاءت دون التوقعات. وفي بريطانيا، صعدت أسهم سلسلة مطاعم الوجبات السريعة جريجز والشركة المالكة لأبر كراست وشركة التوزيع ديلوما بما بين 3.7% و14.5% بعد إعلان نتائج أعمالها.

ارتفعت الأسهم الأوروبية الثلاثاء وقادت شركات المرافق والاتصالات المكاسب مع ترقب المستثمرين تطورات بشأن سياسة الرسوم الجمركية الأمريكية التي أثارت مخاوف على الاقتصاد العالمي. وسجلت مكاسب جماعية أمس حيث ارتفع فوتسي الإنجليزي 81.81 نقطة عند الإغلاق، وحقق داكس الألماني +101.13 نقطة وصعد كاك الفرنسي +58.79 نقطة وستوكس 600 الأوربي +4.04 نقطة، فيما قفز فوتسي أم أي بي الإيطالي 355.67 نقطة. وزاد قطاع المرافق 1.1% مع ارتفاع سهم شركة إي.دي.بي رينوفافيز البرتغالية 3.5% بعدما رفع دويتشه بنك توصيته للسهم من «احتفاظ» إلى «شراء». وقفز سهمها شركتي الطاقة المتجددة أورستيد 13.3% وفيستاس ويند 4% بعدما ألغت إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أمرا يوقف عمل منشأة رئيسية في البحر لطاقة الرياح كانت مقرر

تراجع العقود الآجلة لمؤشرات الأسهم الأمريكية



تراجعت العقود الآجلة للأسهم الأمريكية بعد أن استمر تفاؤل المستثمرين إلى حد كبير ليوم آخر على الرغم من التحذيرات المتزايدة من أن الارتياح بشأن تطورات التجارة قد يكون قصير الأجل.

انخفضت العقود الآجلة لمؤشر داو جونز الصناعي (YM=F) بنسبة 0.1%. وارتفعت العقود الآجلة لمؤشر ستاندر أند بورز 500 (ES=F) بنسبة 0.3%، بينما ارتفعت العقود الآجلة لمؤشر ناسداك 100 (NQ=F) بنسبة 0.5%.

ارتفعت الأسهم يوم الاثنين رغم فقدان الولايات المتحدة آخر تصنيف ائتماني لها من الفئة AAA يوم الجمعة. ومنذ أن توصلت الولايات المتحدة والصين إلى اتفاق لإلغاء الرسوم الجمركية مؤقتًا الأسبوع الماضي، بدأت وول ستريت تتخلص من مخاوف الحرب التجارية وتشهد انتعاشًا.

مع ذلك، تتزايد المخاوف، بما في ذلك من جانب جيمي ديموند من جي بي مورجان، من أن ثقة المستثمرين في تخفيف التوترات التجارية قد تكون مبالغًا فيها. في الواقع، لا تزال مستويات الرسوم الجمركية مرتفعة، ويتوقع عدد متزايد من مسؤولي الاحتياطي الفيدرالي تأجيل تخفيضات أسعار الفائدة حتى سبتمبر/أيلول في ظل حالة عدم اليقين التجاري.

لعبت التعريفات الجمركية دورا بارزا في موسم الأرباح هذا، حيث أصبحت شركة وول مارت (WMT) أحدث شركة عملاقة في مجال التجزئة تحذر من ارتفاع الأسعار، مما دفع الرئيس إلى الرد. سيظل تأثير مخاوف التعريفات الجمركية على المستهلكين محور الاهتمام عندما تعلن شركة هوم ديبوت (HD) عن أرباحها يوم الثلاثاء. وسيبحث المستثمرون عن مؤشرات على تراجع نشاط المستهلكين وسط توقعات بارتفاع الأسعار.



ارتفاع الأسهم الآسيوية بعد خفض الصين لأسعار الفائدة لتعزيز الاقتصاد

وفي طوكيو، ارتفع مؤشر نيكى 225 بنسبة 0.5% إلى 37,685.09 نقطة، في حين ارتفع مؤشر S&P/ASX 200 الأسترالي بنسبة 0.6% إلى 8,343.30 نقطة. ارتفع مؤشر كوسبي في كوريا الجنوبية بنسبة 0.1% إلى 2,606.58 نقطة، في حين ارتفع مؤشر تايكس في تايوان بنسبة 0.4%. في يوم الاثنين، شهدت الأسهم والسندات الأميركية وقيمة الدولار الأميركي يوما هادئا بعد أن أصبحت وكالة موديز للتصنيف الائتماني آخر وكالة من بين وكالات التصنيف الائتماني الرئيسية الثلاث التي تقول إن الحكومة الفيدرالية الأميركية لم تعد تستحق تصنيف «Aaa» الأعلى. ارتفع مؤشر ستاندر أند بورز 500 بنسبة 0.1% ليصل إلى 5,963.60 نقطة. وارتفع مؤشر داو جونز الصناعي بنسبة 0.3% ليصل إلى 42,792.07 نقطة، وارتفع مؤشر ناسداك المركب بمقدار 4.36 نقطة فقط ليصل إلى 19,215.46 نقطة. وأشارت موديز إلى أن الحكومة الأميركية تواصل اقتراض المزيد والمزيد من الأموال لدفع نفقاتها، في حين تشكل الخلافات السياسية عقبة أمام خفض الإنفاق أو زيادة الضرائب من أجل السيطرة على الدين الوطني بشكل أكبر.

القروض لمدة عام واحد، وهو السعر المرجعي لتسعير جميع القروض الجديدة والقروض القائمة ذات الفائدة العائمة، من 3.1% إلى 3.00%. كما خفض سعر الفائدة الأساسي على القروض لمدة خمس سنوات من 3.6% إلى 3.5%. بما أن القلق الرئيسي للصين هو الانكماش الناتج عن ضعف الطلب، وليس التضخم، فقد توقع الاقتصاديون مثل هذه الخطوة. وأظهرت البيانات الصادرة يوم الاثنين أن الاقتصاد يتعرض لضغوط جراء الحرب التجارية التي شنها ترامب، مع تباطؤ مبيعات التجزئة وإنتاج المصانع، واستمرار انخفاض الاستثمار العقاري. وقال زيتشون هوانج من كابيتال إيكونوميكس في تقرير إن التخفيضات التي تمت يوم الثلاثاء ربما لن تكون الأخيرة هذا العام. وأضاف هوانج «لكن التخفيضات المتواضعة في أسعار الفائدة وحدها من غير المرجح أن تؤدي إلى تعزيز الطلب على القروض أو النشاط الاقتصادي الأوسع بشكل ملموس». ارتفع مؤشر هانغ سنغ في هونغ كونغ بنسبة 0.9% إلى 23,542.46 نقطة في وقت مبكر من يوم الثلاثاء، في حين ارتفع مؤشر شنغهاي المركب بنسبة 0.1%.

ارتفعت الأسهم الآسيوية أمس الثلاثاء بعد أن خفضت الصين أسعار الفائدة الرئيسية كجزء من جهودها للتصدي للأزمة التي تفاقمت بسبب الحرب التجارية. قفزت أسهم شركة CATL الصينية، أكبر مُصنِّع للبطاريات الكهربائية في العالم، بنحو 13% في أول ظهور لها في بورصة هونغ كونغ، بعد أن جمعت حوالي 4.6 مليار دولار أمريكي في أكبر طرح عام أولي في العالم هذا العام. وتداولت أسهمها في بورصة شنغشن، أصغر سوق أسهم في البر الرئيسي الصيني بعد شنغهاي، بارتفاع طفيف بنسبة 0.1% بعد انخفاضها في وقت سابق. خفض البنك المركزي الأسترالي يوم الثلاثاء سعر الفائدة القياسي بمقدار ربع نقطة مئوية للمرة الثانية هذا العام، إلى 3.85% بعد أن انخفض التضخم إلى نطاق مستهدف. أجرى البنك المركزي الصيني أول خفض لأسعار الفائدة الأساسية على القروض في سبعة أشهر في خطوة رحب بها المستثمرون الذين يتوقعون لمزيد من التحفيز في الوقت الذي يشعر فيه ثاني أكبر اقتصاد في العالم بضغط الرسوم الجمركية المرتفعة التي فرضها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب. خفض بنك الشعب الصيني سعر الفائدة الأساسي على

بورصات عالمية

أسهم أوروبا تتجه للتفوق على نظيرتها الأمريكية بفارق قياسي خلال 2025



تخصيص استثماراتهم لصالح المنطقة الأوروبية، نظراً لانخفاض النسبة للتقييمات وارتفاع تركيز الاستثمارات في السوق الأمريكية. أضافت: «نلاحظ أيضاً أن التضخم من المرجح أن يتراجع أكثر في أوروبا خلال العام الجاري، وهناك علاقة وثيقة بين انخفاض التضخم وارتفاع متوسط التقييمات».

أظهر استطلاع «بلومبرغ» أن 6 مؤسسات فقط، هي بنوك «بنك أوف أميركا» و«ديكا بنك» (Deka Bank)، و«أي إن جي» و«بانمور ليبيروم» (Panmure Liberum)، و«سوسيتيه جنرال» (Societe Generale)، وشركة «تي إف إس ديريفاتيفز» (TFS Derivatives)، تتوقع تراجع مؤشر «ستوكس 600» بأكثر من 2% مقارنة بإغلاق الجمعة.

الرسم الجرمية قال «رولاند كالويان»، الخبير الاستراتيجي في «سوسيتيه جنرال»، إنه بحاجة إلى رؤية تحسن أقوى في الأرباح بالإضافة إلى مزيد من التراجع في المخاطر المرتبطة بالرسم الجرمية قبل أن يراهن على ارتفاع المؤشر ستوكس 600. ويتوقع أن يُنهي المؤشر العام عند مستوى 530 نقطة، أي بانخفاض نسبته 3.5%.

أضاف كالويان: «إن حالة عدم اليقين المحيطة بالرسم الجرمية تُعقد التوقعات أكثر، حيث تتردد العديد من الشركات في تقديم توقعات استرشادية واضحة، ما يشير إلى أن التأثير الكامل لهذه الرسوم الجرمية، ربما لم يظهر بعد على توقعات الأرباح».

أما في «يو بي إس غروب»، فقال الخبير الاستراتيجي «جيري فاوهر» إن التقييمات ارتفعت كما كان منتظراً وسط توقعات بنمو اقتصادي أقوى خلال العامين المقبلين. اختتم: «لتحقيق مزيد من المكاسب، ينبغي تجاوز فترة من عدم اليقين المرتبط بتغيرات السياسات، والتي من المرجح أن تُبقي نمو ربحية السهم عند الصفر أو أقل قليلاً خلال العام الجاري».

تتخلف الأسهم الأوروبية كثيراً عن نظيرتها الأمريكية. إلا أن المؤشر الأوروبي القياسي سجل ارتفاعاً مدفوعاً بإصلاحات مالية تاريخية في ألمانيا وأرباح قوية جذبت المستثمرين الباحثين عن بدائل للأصول الأمريكية المتأثرة بالحرب التجارية.

كشف استطلاع أجره بنك «بنك أوف أميركا» قبل أسبوع أن صافي 35% من مديري الصناديق العالمية باتوا يفضلون زيادة مخصصاتهم للأسهم الأوروبية، بينما انخفض صافي الانكشاف على الأسهم الأمريكية إلى أدنى مستوى له في عامين.

سجلت الشركات المدرجة ضمن مؤشر «إم إس سي أي يوروب» زيادة بنسبة 5.3% في أرباح الربع الأول، متجاوزة بكثير التراجع المتوقع البالغ 1.5%، وفقاً لبيانات جمعتها «بلومبرغ إنتلجنس»، كما أظهر مؤشر تابع لـ«سي تي غروب» أن عدد المحللين الذين خفضوا تقديراتهم لأسهم أوروبا قد تراجع خلال الأسابيع الأخيرة.

في الولايات المتحدة الأمريكية، يتسم التوقع العام للأسواق بتشاؤم أكبر. أظهر استطلاع منفصل أجرته «بلومبرغ» أن الخبراء يتوقعون أن يُنهي مؤشر «ستاندر أند بورز 500» العام عند مستوى متوسط يبلغ 6001 نقطة، أي دون تغيير يُذكر عن إغلاق الجمعة الماضية.

رغم ذلك، فإن الارتفاع الذي سجله «ستوكس 600» بنسبة 8.3% منذ بداية العام الجاري أثار بعض القلق بشأن التقييمات. فالمؤشر يُداول حالياً عند مضاعف ربحية يبلغ نحو 14.6 مرة، وهو أعلى من المتوسط التاريخي البالغ 13.5 مرة خلال 20 عاماً، بحسب بيانات «بلومبرغ»، إلا أنه ما يزال أدنى من مضاعف «ستاندر أند بورز 500» الذي يقترب من 22 مرة.

قالت «شارون بيل»، الخبيرة الاستراتيجية لدى «غولدمان ساكس»، إنها تتوقع استمرار المستثمرين في إعادة

«جيه بي مورغان» و«سي تي» يتوقعان أداء أفضل للأسهم الأوروبية مقارنة بالولايات المتحدة منذ ما لا يقل عن عقدين يراهن بعض الخبراء الاستراتيجيين في «وول ستريت» على أن الأسهم الأوروبية ستحقق أفضل أداء لها مقارنة بالأسهم الأمريكية منذ ما لا يقل عن عقدين، وذلك في ظل تحسن آفاق الاقتصاد في المنطقة.

يتوقع أن يُنهي مؤشر «ستوكس يوروب 600» العام الجاري عند نحو 554 نقطة، وفقاً لمتوسط توقعات 20 خبيراً استراتيجياً شملهم استطلاع أجرته «بلومبرغ»، وهو ما يشير إلى ارتفاع بنحو 1% عن مستوى إغلاق الجمعة الماضية.

وضع بنك «جيه بي مورغان تشيس أند كو» أحد أعلى المستهدفات في الاستطلاع عند 580 نقطة، بينما تتوقع «سي تي غروب» ارتفاعاً 4% ليصل المؤشر إلى 570 نقطة، مع تراجع نبرة التشاؤم بين المحللين بشأن أرباح الشركات. في المقابل، يتوقع البنكان أن يتراجع المؤشر القياسي للأسهم الأمريكية خلال بقية العام.

«ستوكس 600» يسبق «S&P 500» تشير الفجوة بين توقعات «جيه بي مورغان» لمؤشري أوروبا وأميركا إلى أن مؤشر «ستوكس 600» سيتفوق على «ستاندر أند بورز 500» بمقدار 25 نقطة مئوية خلال عام 2025، وهي أكبر نسبة مسجلة على الإطلاق، في حين أن تقديرات «سي تي» ستكون الأفضل منذ 2005.

قالت «بياتا مانثي»، الخبيرة الاستراتيجية في «سي تي غروب»، تعليقاً على الأسهم الأوروبية: «إذا كنا قد تجاوزنا بالفعل ذروة حالة عدم اليقين بشأن الأرباح، فإن ذلك قد يمهّد الطريق لمزيد من الصعود وإعادة التقييم المحتملة للمضاعفات، خصوصاً في القطاعات المرتبطة بالدورة الاقتصادية التي تعرضت لضغوط أكبر».

تشير هذه التوقعات إلى تحول كبير مقارنة ببداية العام الجاري، حين كان الخبراء الاستراتيجيون يتوقعون أن

ارتفاع أسهم اليابان بدعم توقف صعود الين

الأمريكيين قد يضغطون من أجل إضعاف الدولار كجزء من مفاوضات الرسوم الجرمية. كما أن التوترات التجارية مع الصين لا تزال بعيدة عن الحل، على الرغم من التقارب الأخير. وكانت شركات صناعة السيارات من بين أفضل الشركات أداءً حيث عزز بعض الضعف في الين قيمة الإيرادات الخارجية. وارتفع سهم تويوتا بنسبة 1.2%، وقفز سهم مازدا 5%.

وسيسعى وزراء المالية بالمجموعة إلى التوافق في القضايا غير المرتبطة بالرسم الجرمية لكنهم قد يواجهون صعوبات في التوصل إلى اتفاق مع الإدارة الأمريكية العازمة على دفع الحلفاء لخدمة المصالح الأمريكية. وزاد المؤشر نيكي بنسبة 0.6%، بينما ارتفع المؤشر توبكس الأوسع نطاقاً 0.3%. ويشعر المستثمرون بالقلق من أن المسؤولين

ارتفع المؤشر نيكي الياباني أمس الثلاثاء مع توقف صعود الين الذي دعم شركات صناعة السيارات ومصدرين آخرين، في حين انتعشت المعنويات في ظل المرونة في وول ستريت على الرغم من تخفيض التصنيف الائتماني للديون السيادية الأمريكية. وقالت ماكي ساوادا، الخبيرة في شركة نومورا، إن حالة عدم اليقين مع قرب انطلاق اجتماعات مجموعة السبع في كندا تجعل من الصعب على المتداولين التحرك.

رأي اقتصادي

مخالفات هيئة أسواق المال ضد شركات مدرجة ودروس مهمة لبقية السوق



في 19 مايو 2025، أعلنت هيئة أسواق المال عن توقيع جزاءات مالية ضد عدد من الشركات المدرجة وأعضاء مجالس إدارتها بسبب مخالفات جسيمة لقواعد الإفصاح والحوكمة والمعايير المحاسبية.

أبرز المخالفات

مخالفة قواعد الإفصاح والشفافية

- لم تُفصح بعض الشركات عن معلومات جوهرية مثل:
- توقيع اتفاقيات تسوية مالية بمبالغ تفوق 10% من أصول الشركة.
- إلغاء الاتفاقيات بعد توقيعها دون إعلان رسمي.
- استقالة مسؤولين تنفيذيين قبل جلسات التداول بدقائق.
- في إحدى الحالات، تم تحويل أصول رئيسية من الشركة القابضة إلى أطراف ذات علاقة دون سداد، ما تسبب بخسارة ما يقارب 34.4 مليون دينار من أصول الشركة.

مخالفات محاسبية خطيرة

بعض الشركات لم تطبق معيار IFRS 9، وفشلت في تكوين مخصصات مالية منذ عام 2015. سجلت شركات أصولاً لا تستوفي شروط

الاعتراف المحاسبي، وبعضها بقيم مبالغ فيها. ضعف الحوكمة وتجاوزات إدارية

اتخذت بعض الشركات قرارات استثمارية أو أسست شركات تابعة دون موافقة مجلس الإدارة أو دون وجود دراسات جدوى. لم يتم فتح حسابات مصرفية أو إيداع رؤوس أموال لتلك الشركات. غابت الرقابة الفعلية من لجان المخاطر والمراجعة.

تلاعب في أصول الشركات

في إحدى الحالات، تم بيع أصول عالية الجودة لأطراف مرتبطة دون مقابل نقدي، واستبدالها بأصول منخفضة الجودة، ثم بيع الأسهم في البورصة بعد إعطاء بيانات مالية مضللة.

الدروس المستفادة

الإفصاح الفوري مطلوب دائماً

أي قرار مالي أو إداري يؤثر على المستثمر يجب الإعلان عنه فوراً، بما في ذلك التعيينات والاستقالات والاتفاقيات.

المجالس لا تجتمع للمجاملة

يجب أن تراجع مجالس الإدارات جميع الصفقات المهمة وتوثق قراراتها، وأن تراقب أداء لجان

المخاطر والمراجعة.

التعامل مع الأطراف ذات العلاقة يحتاج شفافية كاملة

يجب الإفصاح عن أي تحويلات أو تعاملات مع أطراف قريبة من الملاك أو الإدارة.

البيانات العالية ليست للتجميل

أي خلل في إعداد القوائم المالية يعرض الشركة والمحاسب القانوني للمساءلة.

توصيات لكل شركة مدرجة

- راجع أنظمة الإفصاح الداخلية؛ هل هي محدثة وسريعة؟
- تأكد من وجود سياسة واضحة لإدارة التعامل مع الأطراف ذات العلاقة.
- حدّث الخطط الاستراتيجية بشكل سنوي وراجعها مع المجلس.
- طالب المحاسب القانوني بالتدقيق على الالتزام بالمعايير الدولية فعلياً، لا شكلياً.
- من لا يلتزم، يخسر ثقة المستثمرين والبورصة والهيئة.

استبيان «الاقتصادية»

مايو 2025

هل في الجمع بين عضويات الشركات المتنافسة بترخيص من الجمعيات العمومية تضارب مصالح مقنن؟

السؤال

هل تؤيد تعديل المادة 197 التي تمنح، بموافقة الجمعية العمومية، الحق لأعضاء مجالس الإدارات في الجمع بين عضويات الشركات المتنافسة والمتشابهة في النشاط ومنافسة الشركة في أنشطتها لمصلحتهم أو لمصلح الغير؟

نعم

لا

إيماناً منا بأهمية المشاركة وإبداء الرأي والمشاركة من أصحاب المصلحة، وتوسيعاً لرقعة التعبير، وإسهاماً من "الاقتصادية" في إيصال وجهات النظر حول القضايا والملفات والتحديات والمشاكل، نطرح استبياناً شهرياً لجميع المستثمرين المؤسسيين المحترفين والأفراد، وكل المهتمين بالسوق المالي عموماً، حول قضية محددة. ونطرح في استبيان مايو 2025 قضية مهمة وحيوية تهتم جميع المساهمين وأصحاب المصلحة في الشركات عموماً، وهي قضية أخذت في البروز مؤخراً على جداول الأعمال في الجمعيات العمومية وتتعلق بجمع أعضاء مجلس الإدارة بين عضوية شركتين متنافستين، أو الاشتراك في عمل من شأنه منافسة الشركة، أو أن يتجر العضو، لحسابه أو لحساب غيره، في أحد فروع النشاط الذي تزاوله الشركة، وذلك وفقاً لنص المادة 197 من قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016

يمكنكم المشاركة بآرائكم عبر:

«شارك ... وتفاعل
للتغيير»

عبر الواتساب  50300624

عبر موقع الجريدة الإلكتروني:  <https://aleqtisadyah.com>

حساب «الاقتصادية» على (X)  <https://x.com/Aleqtisadyahkw>

عطورات مقامس

Maqames_perfume

55205700



بنك الخليج يختتم مشاركته الفاعلة في مؤتمر الشراكة بين القطاعين العام والخاص

فيصل الغربللي: الشفافية ضرورية لنجاح مشروعات الشراكة بين القطاعين

شمايل المرزوق: البنوك شريك استراتيجي في قيادة التحول الرقمي لمشاريع الشراكة



فيصل الغربللي يتحدثاً خلال إحدى جلسات المؤتمر

والتدريب على نماذج الشراكة والتعاون مع المؤسسات التقنية والحكومية لتأسيس نظام بيئي رقمي متكامل لمشاريع الشراكة بين القطاعين واختمت حديثها بالتأكيد على أن البنوك الكويتية لديها اليوم فرصة فريدة للعب دور ريادي في صياغة مستقبل التحول الرقمي والتنمية المستدامة، بما يعزز من مكانة الكويت كمركز مالي وتجاري ذكي ومتطور. يذكر أن بنك الخليج اختتم مشاركته ورعايته البلاطينية لمؤتمر الكويت الثالث للشراكة بين القطاعين العام والخاص، والذي عقد في فندق الجميرا تحت شعار «مشروعات الشراكة: انطلاقاً واعدة بالعهد الجديد»، تحت رعاية معالي وزيرة المالية ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار، ورئيس اللجنة العليا لمشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص المهندسة نورة الفصام.

التمويل مع الرؤية الوطنية، خاصة في مشاريع مثل ميناء مبارك الكبير ومشروع الدببة للطاقة المتجددة، وكذلك تطوير بوابات رقمية موحدة لتقديم العطاءات وإدارة المشاريع، وتفعيل أدوات المراقبة الرقمية والتقارير اللحظية، وتحليل البيانات لدعم اتخاذ القرار وتحسين الأداء، إلى جانب تفعيل دور التكنولوجيا في إدارة المخاطر وتعزيز الشفافية وسلطت المرزوق الضوء على أهمية تمويل المشاريع المستدامة، مثل مشروع الدببة ومجمع الشقيا للطاقة، مشيرة إلى أن التكنولوجيا تساهم في تعزيز الشمول الاجتماعي والحوكمة من خلال بنية تحتية رقمية يمكن الوصول إليها بسهولة. ونوهت إلى الفرص الواعدة في قطاعات النقل، الرعاية الصحية، والتعليم والإسكان، داعية إلى إلزام جميع الأطراف باستخدام منصات رقمية موحدة والاستثمار في بناء القدرات الرقمية

أشار مدير عام الخدمات المصرفية الدولية في بنك الخليج فيصل الغربللي إلى العديد من العوامل التي تشجع القطاع المصرفي على التمويل، في مقدمتها أن يظهر القطاع العام إيمانه القوي بأهمية المشروع، وأن يدعو جميع الاطراف لتبادل وجهات النظر ومناقشة المخاوف والحلول بشفافية.

جاء ذلك خلال مشاركته في حلقة نقاشية بعنوان «صياغة مستقبل مشاريع الشراكة في الكويت لضمان النجاح»، وذلك ضمن فعاليات اليوم الثاني من مؤتمر الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وبين الغربللي أن هناك العديد من العوامل الأخرى المؤثرة، مثل دفعات المشروع والإطار التعاقدوي والقانوني الذي يحكم الشراكة وتوزيع المخاطر، وضرورة أن يكون من يتحكم بها هو من يتحملها، إلى جانب الشفافية التي تعد العنصر الأهم لجميع الاطراف، ناهيك عن إعطاء البنوك حق التدخل حال حدوث تطورات.

من جانبها، أكدت مساعد مدير عام الخدمات المصرفية للشركات في بنك الخليج المهندسة شمايل المرزوق أن الدور الجديد للقطاع المصرفي الكويتي في مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص يجب أن يتجاوز التمويل التقليدي، ليصبح محركاً رئيسياً للابتكار والتحول الرقمي وتحقيق الاستدامة طويلة الأمد، بما يتماشى مع أهداف رؤية الكويت 2035.

وقالت في العرض التقديمي خلال اليوم الثاني من مؤتمر الشراكة بعنوان: «ما بعد التمويل: كيف يمكن للبنوك أن تقود مستقبل مشاريع الشراكة الرقمية في الكويت» أن المرحلة المقبلة تتطلب من البنوك الانتقال من دور «الممول الصامت» إلى شريك رقمي نشط في بيئة مشاريع البنية التحتية الوطنية.

وأشارت إلى أن رؤية الكويت 2035 تركز على تنويع الاقتصاد وتحديث البنية التحتية. وفي هذا السياق، من الضروري أن تتحول البنوك من مقدمي رأس المال إلى شركاء في المنظومة الرقمية المتكاملة لمشاريع الشراكة، عبر تسهيل التكامل الرقمي، وتعزيز الابتكار، وتحقيق الكفاءة التشغيلية.»

واستعرضت المرزوق مجموعة من الخطوات التي يمكن أن تتبناها البنوك بالتعاون مع الجهات الحكومية، من بينها مواءمة استراتيجيات



المساعدات الأمريكية تحت المقصلة... فهل يعوّض المليارديرات غياب الدول؟

بقلم د. عدنان البدر

ckbafa@gmail.com

باحث ومستشار استراتيجي في سياسة الموارد البشرية وبيئة العمل ورئيس ومؤسس الجمعية الكندية الكويتية للصداقة والأعمال



بيل جيتس 69 عامًا

كل دولار يُستثمر في الصحة

يحقق عائداً اقتصادياً بمقدار 9 دولارات على المدى الطويل

تبنى ترامب سياسة «أمريكا أولاً» انعكس على تقليص المساعدات الموجهة لدول إفريقية تكافح الجوع، الأوبئة، وسوء التعليم

بيل غيتس يعتزم التبرع بـ 99% من ثروته الضخمة خلال العشرين عامًا المقبلة

لا تزال ثقافة العمل الخيري المؤسسي أقل نضجًا في بعض البلدان مقارنة بالنموذج الأمريكي

عمل ويحفز أسواقاً جديدة. بيل غيتس لا يتبرع فقط، بل «يُستثمر لأجل الأثر» فيما يعرف بـ «التمويل الخيري الاستثماري» (Philanthropic Venture Cap-ital). وفي رسالة ضمنية بأن على الأغنياء أن يملؤوا فراغ الدول المحتاجة المتأثرة من قرارات ترامب ومع تضائل الدعم الحكومي الأمريكي، بدأ يتحرك بثقل أكبر عبر مؤسسته أعلن مؤسس شركة مايكروسوفت، بيل غيتس، أنه يعتزم التبرع بـ 99% من ثروته الضخمة خلال العشرين عامًا المقبلة، عبر تسريع وتيرة العطاء من خلال مؤسسته الخيرية، مع خطط لإنهاء عملياتها بالكامل بحلول عام 2045. وقال غيتس، البالغ من العمر 69 عامًا، في تدوينة نُشرت يوم الخميس: «سوف يقول الناس الكثير عني بعد وفاتي، لكنني عازم على ألا يكون من بين ذلك قول: 'مات وهو غني'. وأوضح أن مؤسسته التي تحمل اسمه قد تبرعت حتى الآن بأكثر من 100 مليار دولار (75 مليار جنيه إسترليني) لدعم مشاريع الصحة والتنمية، ويتوقع أن تنفق المؤسسة 200 مليار دولار إضافية خلال العقدين القادمين، وذلك بحسب أوضاع السوق والتضخم. واستشهد غيتس في تدوينته بمقالة كتبها الملياردير الأمريكي أندرو كارنيغي عام 1889 بعنوان «إنجيل الثروة»، والتي تؤكد أن على الأثرياء واجبًا أخلاقيًا بإعادة ثروتهم إلى المجتمع. ونقل عن كارنيغي قوله:

التزام استراتيجي وتأثيره على المحتاجين كالتالي:

1. قطاع الصحة العالمية: مول غيتس عبر مؤسسته حملات تطعيم أنقذت أكثر من 122 مليون طفل حول العالم. دعمه لتطوير لقاحات كالكورونا والملاريا ساهم في خفض معدلات الإصابة وخفض تكاليف العلاج على الحكومات.
2. الابتكار الزراعي والغذائي: استثمرت مؤسسة غيتس في أبحاث تهجين المحاصيل وتحسين الأمن الغذائي، مما رفع إنتاجية المزارعين الصغار بنسبة وصلت إلى 40% في بعض المناطق.
3. تحسين الأمن الغذائي يعني تقليل الاعتماد على الواردات ورفع الكفاءة الاقتصادية المحلية.
4. التعليم والتكنولوجيا: دعم واسع لتعليم الفتيات في الدول النامية وتقليص الفجوة الرقمية.
5. تمويل أدوات تعليمية رقمية ساعد في دعم منظومات التعليم عن بعد بعد جائحة كورونا، مما حافظ على العملية التعليمية وعزز مرونة الاقتصاد المعرفي.
6. الاستثمار في الابتكار: دعم شركات ناشئة في مجال الابتكار الصحي والطاقة النظيفة، مما يخلق فرص

تكافح الجوع، الأوبئة، وسوء التعليم مما شمل تمويل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (US-AID) وبرامج الأمم المتحدة الصحية، ومنها ما يخص مكافحة الملاريا والإيدز في إفريقيا. وقد أدى هذا إلى: توقف برامج غذائية في عدة دول مثل حول العالم خصوصاً أفريقيا. تقليص دعم اللقاحات والبرامج الصحية. فقدان آلاف العاملين في المجال الإنساني لوظائفهم بسبب وقف الدعم الأمريكي

ثانيًا: الأثر الاقتصادي العكسي على إفريقيا عندما يتم تجريد الدعم الأمريكي لأفريقيا، لا يتعلق الأمر بمجرد أرقام. بل هناك سلسلة مترابطة من التأثيرات: زيادة نسبة الفقر بسبب توقف مشاريع تمكين اقتصادي. تفشي الأمراض نتيجة تراجع حملات التطعيم والرعاية الصحية الأولية. انكماش سوق العمل المحلي، حيث كان التمويل الأمريكي ينعش قطاعات المقاولات الصغيرة، والتعليم، والزراعة. تعطيل خطط التنمية الوطنية التي كانت تعتمد على منح تنموية موجهة. وتقارير البنك الدولي تؤكد أن كل دولار يُستثمر في الصحة يحقق عائداً اقتصادياً بمقدار 9 دولارات على المدى الطويل. فما بالنا بخفض مليارات كانت توجه إلى بنية تحتية صحية مهالكة أصلاً.

ثالثًا: بيل غيتس... من واجب شخصي إلى

بيل غيتس يواجه فراغ أمريكا: قصة قارة وحيدة تبحث عن دعم

في لحظة فارقة من التاريخ السياسي والاقتصادي، أحدثت قرارات الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب بقطع المساعدات الخارجية تحولاً استراتيجياً لا يستهان به في مشهد العمل الإنساني الدولي، خاصة تجاه القارة الإفريقية التي كانت تستفيد من برامج تنموية وصحية ممولة أمريكياً. هذا الانسحاب الأمريكي لم يُترك دون رد؛ فقد فجر موجة من إعادة التفكير في مسؤولية أصحاب الثروات الكبرى، وعلى رأسهم بيل غيتس، الذي أعلن لاحقاً عن التبرع بمعظم ثروته لمكافحة الأمراض والفقر، خصوصاً بعد إغلاق «مؤسسة بيل وميليندا غيتس» في شكلها التقليدي.

أولاً: قرار ترامب... بداية التراجع الأمريكي عن الدور الإنساني

لم يعد العمل الخيري اليوم مجرد تبرعات موسمية أو مبادرات رمزية، بل تحول إلى قوة اقتصادية لها تأثير ملموس على الصحة العامة، التعليم، الابتكار، والتوظيف، لا سيما في الدول النامية. وبيل غيتس يُعد نموذجاً عالمياً لهذا التحول، إذ تجاوزت مساهماته المفهوم التقليدي «للإحسان» لتصبح أدوات تدخل اقتصادي وهيكلية في قطاعات كاملة. ولكن منذ توليه الرئاسة، تبني ترامب سياسة «أمريكا أولاً»، مما انعكس على تقليص المساعدات الموجهة إلى الخارج، وعلى رأسها برامج المساعدات المخصصة لدول إفريقية

مبادرة «Giving Pledge» التي وعد فيها عشرات المليارديرات بالتبرع بأكثر من نصف ثرواتهم

العالم الإسلامي.

ويبرز اسم رجل الأعمال السعودي الشيخ سليمان الراجحي كأحد أعظم النماذج العربية في الوقف والتبرع المؤسسي، وهو ما يضعه في مقارنة طبيعية مع بيل غيتس، رغم اختلاف السياقات الاقتصادية والثقافية.

خصص الراجحي معظم ثروته لأعمال الخير في حياته، وأنشأ واحدة من أكبر المؤسسات الوقفية في الشرق الأوسط، لتتحول ثروته من رأسمال استثماري إلى رأسمال تنموي طويل الأجل. بينما بيل غيتس، القادم من بيئة ليبرالية غربية، وظف ثروته لبناء مؤسسة تتمتع بمرونة كبرى في التدخل السريع في الأزمات العالمية.

أوجه المقارنة والتحليل:

1 - **الدوافع والمنطلقات الفلسفية والدينية**
- الراجحي انطلق من منطلقات شرعية rooted in القيم الإسلامية في "الوقف"، مؤمناً أن المال أمانة ويجب أن يُرد للمجتمع.
- غيتس انطلق من مبدأ "رد الجميل" للمجتمع العالمي، ودافع أخلاقي والبعض يقول لأسباب ضريبية.

2 - آلية التوزيع والتأثير

- الراجحي اعتمد على مشاريع وقفية ذات طابع إنتاجي: زراعة، جامعات، إسكان، وهي مشاريع مستدامة تولد دخلاً ذاتياً.
- غيتس اعتمد على تمويل مباشر سريع في المجالات الصحية والتكنولوجية، مستفيداً من مرونة التمويل غير الحكومي.

3 - **توفير البيانات بقوة القانون الضريبي**
فتطبيق الشفافية والحوكمة

- مؤسسة غيتس تخضع لرقابة ضريبية عالية ومعايير قياس أثر دقيق عالمياً.
- مؤسسة الراجحي رغم ريادتها في العالم الإسلامي، لا تزال بحاجة إلى تسويق عالمي وتحليل بياني لأثرها الاقتصادي على نطاق أوسع.

4 - الامتداد الجغرافي:

- مؤسسة غيتس تعمل في أكثر من 130 دولة، بينما يتركز نشاط مؤسسة الراجحي في السعودية وبعض الدول الإسلامية.

5 - الأثر المحلي مقابل العالمي:

- غيتس أحدث تحولاً في بنية الصحة العالمية (مثل دعم مكافحة شلل الأطفال والملايا).

- الراجحي أحدث تحولاً في الفكر الوقفي الإسلامي، ونقل النموذج من الخيري إلى التنموي.

وفي النهاية:

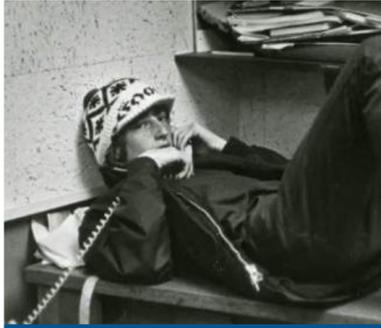
رغم اختلاف المسارات والأدوات، فإن كلا من الراجحي وغيتس يمثلان قوة ناعمة جديدة تعيد تعريف معنى الثروة. الأول بالأصالة الدينية، والثاني بالحدثة الإنسانية، وكلاهما يقدم درساً للعالم في أن رأس المال لا تكتمل قيمته إلا إذا تحول إلى أداة لخدمة الإنسان. فما بين انسحاب الولايات المتحدة من المساعدات والدعوم في دعم الشعوب الفقيرة، وظهور المليارديرات كعمولين بديلين، يبرز سؤال جوهري: هل يجب أن يُترك مصير الصحة والتعليم في الدول النامية لرحمة القرارات السياسية أو التبرعات الفردية؟ إن التجربة الإفريقية تثبت أن الحل لا يكمن في جهة واحدة، بل في توازن عادل بين الدولة، المجتمع المدني، وأصحاب الثروات. وإلا فسيظل الفقر والمرض ينتظران توقيع قرار... أو شيك تبرع.. تبرعات بيل غيتس وزملائه من أصحاب المليارات ليست مجرد أعمال خيرية، بل لها آثار اقتصادية واسعة ستعيد رسم خريطة العمل الخيري والتنمية العالمية. وبينما تمثل هذه الجهود بصيص أمل في عالم مليء بالتفاوت، يجب ألا نغفل عن الحاجة لإيجاد توازن بين العمل الخيري، والعدالة الاقتصادية، والدور السيادي للدول.



بيل جيتس بعيد أيام الطفولة حين كان يهرب من غرفته إلى السرداب ليعمل بالكمبيوتر دون علم والديه

تبرع بيل جيتس حتى الآن بأكثر من 100 مليار دولار لدعم مشاريع الصحة والتنمية

إعلان بيل غيتس عزمه التبرع بكامل ثروته لمؤسسته الخيرية ليس مجرد موقف شخصي بل هزة في عالم العمل الخيري والاقتصاد العالمي



في 1973 بيل جيتس في مختبر مدرسو ليكسايد حيث كان يمضي أوقاتاً طويلة



بيل جيتس مع إخوته كريستي وليبي في سنة 1971

مؤل غيتس عبر مؤسسته حملات تطعيم أنقذت أكثر من 122 مليون طفل حول العالم



الراجحي خصص معظم ثروته لأعمال الخير لتتحول ثروته من رأسمال استثماري إلى رأسمال تنموي طويل الأجل

بالنموذج الأمريكي الذي تقوده مؤسسات ضخمة مثل مؤسسة غيتس.

النموذج العربي المسلم ملهم: سليمان الراجحي... ثروة خصصت للتخمة

لن نذهب بعيداً ونذكر أقوى متبرع من بيل جيتس في التاريخ وهو عثمان بن عفان (صدفته الجارية لم تنقطع منذ 1400 سنة) وقصة شرائه بئر رومة بخمسة وثلاثين ألف درهم، وأوقفها في سبيل الله. هذه البئر كانت لها قصة ترتبط بوقائع الهجرة، وتطور المجتمع المدني بعدها، واحتياجاته المتزايدة للموارد المائية. ولكن لنذهب تاريخنا المعاصر وهو الشيخ سليمان بن عبد العزيز الراجحي، مؤسس "مصرف الراجحي" وأحد أثرياء العالم العرب في المملكة العربية السعودية، حيث أعلن قبل سنوات عن توزيع 75% من ثروته في حياته وتخصيص معظمها للأعمال الخيرية، وهو ما جعله قدوة يُحتذى بها في

في أوروبا:

وارن بافيت (رغم أنه أمريكي) شارك غيتس في تأسيس «تعهد العطاء». تبرع الألماني ديتمار هوب، مؤسس «SAP»، تبرع بأكثر من نصف ثروته لدعم الأبحاث الطبية في أوروبا. جوزيف سافرا من سويسرا دعم مشاريع تعليمية وصحية في أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية.

في آسيا:

علي بابا - جاك ما أنشأ صندوقاً لدعم التعليم والابتكار في الريف الصيني. أزاد موببوس والأمير الوليد بن طلال تعهدا بجزء كبير من ثروتهما للأعمال الخيرية. أناند ماهيندرا، أحد كبار الصناعيين الهنود، استثمر في تعليم الفتيات والتدريب المهني. ومع ذلك، لا تزال الثقافة الخيرية المؤسسية أقل نضجاً في بعض البلدان الآسيوية مقارنة

"من يموت وهو غني، يموت بذل وعار." هذا التعهد الجديد من غيتس يُعد تسريعاً واضحاً في وثيرة العمل الخيري، حيث كانت الخطة الأصلية له ولزوجته السابقة ميليندا أن تواصل المؤسسة عملها لعقود بعد وفاتها. ورغم الخلافات الشخصية التي أدت لاحقاً إلى إغلاق "مؤسسة بيل وميليندا" التقليدية، فإن غيتس استمر في:

تمويل حملات تطعيم ضد شلل الأطفال والملايا في 40 دولة إفريقية. دعم مبادرات تعليمية رقمية للفتيات في غرب إفريقيا. إنشاء صناديق استثمارية للأبحاث الصحية المستدامة.

وحدد غيتس ثلاثة أهداف رئيسية لمؤسسته: القضاء على الأمراض التي تقتل الأمهات والأطفال ويمكن الوقاية منها. القضاء على الأمراض المعدية مثل الملايا والحصبة.

القضاء على الفقر لمئات الملايين من الناس حول العالم.

لقد أصبحت مؤسسته خلال عقد واحد أكثر تأثيراً من بعض الوكالات الحكومية، لا من حيث التمويل فحسب، بل في قدرتها على التحرك المرن والاستجابة السريعة. فإعلان بيل غيتس عزمه التبرع بكامل ثروته لمؤسسته الخيرية لم يكن مجرد موقف شخصي، بل سوف يحدث هزة في عالم العمل الخيري والاقتصاد العالمي للأسباب التالية:

إعادة توجيه رأس المال: تحويل مئات المليارات من السوق المالية إلى مشاريع تنموية ذات مردود اجتماعي طويل الأجل. تحفيز أثرياء آخرين: شجع عشرات المليارديرات على الانضمام إلى "تعهد العطاء" Giving Pledge، مما يزيد من التدفقات المالية نحو قطاعات غير مدعومة حكومياً.

رابعاً: صعود العمل الخيري كقوة اقتصادية بديلة

إن الفراغ الذي تتركه السياسات الانعزالية، كالتي تبناها ترامب، فتح الباب أمام ظاهرة جديدة: العمل الخيري كقوة اقتصادية موازية للسلطة السياسية.

في 2023، بلغت مساهمات الأثرياء في العمل الخيري الدولي أكثر من 200 مليار دولار.

تحركات مثل مبادرة «Giving Pledge» التي أسسها غيتس وبافيت، وعد فيها عشرات المليارديرات بالتبرع بأكثر من نصف ثرواتهم. نشوء تحالفات خيرية جديدة تمول مشاريع تنموية بعيداً عن المعايير البيروقراطية للدول.

لكن هذا التحول يثير تساؤلات عميقة: هل من المقبول أن تستند رفاهية الشعوب على قرارات فردية لأصحاب الثروات؟ أين دور الحكومات في ضمان عدالة توزيع الدعم؟

ما مدى شفافية ومساءلة هذه القوى الخيرية الجديدة؟

خامساً: التوازن المطلوب بين الدولة والعمل الخيري

رغم أن الدور الذي يلعبه بيل غيتس وآخرون لا يمكن إنكاره، إلا أن الاعتماد المطلق على العمل الخيري محفوف بالمخاطر. يجب أن تُبنى منظومة شراكة واضحة بين:

الحكومات التي تضع الأولويات الوطنية. المنظمات الدولية التي تمتلك أدوات الرقابة والتنفيذ.

القطاع الخيري الذي يمكن أن يوفر المرونة والتمويل السريع.

كما أن هناك حاجة لخلق صناديق تنموية مستدامة برؤية استراتيجية طويلة المدى، بحيث لا تتحكم في مصير الشعوب تقلبات السياسة أو حتى الحالات الشخصية.

ماذا عن أثرياء أوروبا وآسيا والشرق الأوسط؟

KAMCO
INVEST

تقرير كامكو إنفست عن موازنات دول الخليج

3.545 مليار دولار إجمالي الإنفاق للدول الخليجية للسنة المالية الحالية

3

خطط لاستثمارات
ضخمة في مشاريع
التشييد والبنية التحتية
على نطاق واسع

ميزانيات توسعية
وأولوية خاصة
لقطاعات الرعاية
الصحية والتعليم
والبنية التحتية

2

1

مؤشر سوق المشاريع
الخليجية للعقود
المتوقع طرحها
1.54 تريليون دولار



أعلنت الدول الخليجية عن موازنتها للعام 2025، والتي عكست توجهها نحو خفض النفقات واستمرار الضغوط على جانب الإيرادات. وتشير التقديرات إلى أن إجمالي الإنفاق المدرج في موازنات الدول الخليجية للسنة المالية الحالية سيبلغ 545.3 مليار دولار أمريكي، أي دون مستويات العام الماضي البالغة 554.9 مليار دولار أمريكي. وفي المقابل، يتوقع أن تبلغ الإيرادات المدرجة ضمن الموازنات 488.4 مليار دولار أمريكي، مسجلة انخفاضاً بنسبة 3.1 في المائة مقابل 504.1 مليار دولار أمريكي في العام 2024. ويعزى هذا التراجع إلى خفض الدول الخليجية الأعضاء بالأوبك لحصص الإنتاج. ووفقاً للبيانات الواردة ضمن الميزانيات الصادرة عن معظم الحكومات الخليجية، فقد تم احتساب الإيرادات على أساس تجاوز سعر برميل النفط أكثر من 60 دولار أمريكي للبرميل، وذلك على الرغم من عدم كشف كل من السعودية والإمارات والبحرين عن السعر المعتمد في موازنتها. ووفقاً للأرقام المعلنة، يتوقع أن يصل العجز المالي الإجمالي للدول الخليجية إلى 56.9 مليار دولار أمريكي في العام 2025، مقارنة بعجز قدره 50.8 مليار دولار أمريكي تم تسجيله في العام السابق.

وأعلنت حكومات المنطقة عن عزمها اعتماد ميزانيات توسعية، مع إعطاء أولوية خاصة لقطاعات الرعاية الصحية والتعليم والبنية التحتية. كما كشفت عن خطط لاستثمارات ضخمة في مشاريع التشييد والبنية التحتية على نطاق واسع. وفي ذات الوقت، ركزت التوجهات بصفة رئيسية على إعادة هيكلة القطاعات غير النفطية وتعزيز مساهمتها في الاقتصاد خلال الفترة القادمة.

وعلى مستوى كل دولة على حدة، من المتوقع أن تمثل السعودية ما نسبته 65.5 في المائة من إجمالي الإيرادات المدرجة في الموازنات الخليجية لهذا العام، تتبعها الكويت، ثم قطر بنسبة 12.2 في المائة و10.9 في المائة، على التوالي. وعلى صعيد النفقات، من المتوقع أن تمثل السعودية 63.6 في المائة من إجمالي النفقات المدرجة في الموازنات الخليجية هذا العام. من جهة أخرى، بلغ مؤشر سوق المشاريع الخليجية للعقود المتوقع طرحها 1.54 تريليون دولار أمريكي كما في أبريل 2025، وفقاً لمجلة ميد. واستحوذت المملكة على النصيب الأكبر من المشاريع الخليجية القادمة (نسبة 52.1 في المائة أو ما يعادل 801.2 مليار دولار أمريكي) تليها الإمارات بمشاريع تبلغ قيمتها 312.3 مليار دولار أمريكي، ثم عمان بمشاريع قادمة تقدر بنحو 169.9 مليار دولار أمريكي.

وظلت أسعار النفط الخام مرتفعة في مطلع العام الجاري، متجاوزة حاجز 80 دولار أمريكي للبرميل بدعم من توقعات انتعاش الطلب، إلا أنها بدأت في التراجع تدريجياً منذ النصف الثاني من يناير 2025، لتسجل مستويات دون 60 دولار أمريكي للبرميل، عقب إعلان الولايات المتحدة فرض رسوم جمركية على الصين وشركاء تجاريين آخرين. وبلغ متوسط سعر الخام نحو 71 دولار أمريكي للبرميل حتى الآن، إلا أن التوقعات تشير إلى إمكانية انخفاضه ليلعب المتوسط السنوي نحو 69.6 دولار

كشفت وزارة المالية الكويتية عن مسودة موازنة السنة المالية 2025/2026 والتي تشير إلى زيادة العجز المتوقع بنسبة 11.9 في المائة ليصل إلى 6.3 مليار دينار كويتي (20.60 مليار دولار أمريكي) مقابل عجزاً قدره 5.6 مليار دينار كويتي (18.22 مليار دولار أمريكي) في السنة المالية 2024/2025. وتتسق تلك اللوحة السريعة للموازنة مع الصورة الكبرى لاقتصادات الدول الخليجية التي من المتوقع أيضاً أن تسجل عجزاً هي الأخرى.

ووفقاً للموازنة، من المتوقع أن تصل الإيرادات إلى 18.2 مليار دينار كويتي (59.40 مليار دولار أمريكي) في السنة المالية 2025/2026 مقارنة بنحو 18.9 مليار دينار كويتي والتي وردت كإيرادات تقديرية للسنة المالية 2024/2025، بانخفاض بلغت نسبته 3.6 في المائة. ويتم احتساب الإيرادات بسعر النفط الخام المدرج في الميزانية البالغ 68 دولار أمريكي للبرميل وحجم إنتاج يقدر بنحو 2.500 مليون برميل يومياً. وقد يعني ذلك أن الإيرادات الفعلية قد تكون أعلى من ذلك في ظل توقعات ارتفاع متوسط أسعار النفط هامشياً هذا العام ليقترّب من المستوى المدرج في الموازنة. وبلغ متوسط سعر مزيج خام برنت 65.3 دولار أمريكي للبرميل منذ بداية السنة المالية الحالية (2025/2026)، في حين بلغ متوسط سعر النفط الخام الكويتي وسلّة خام الأوبك 67.5 دولار أمريكي للبرميل 66.9

أمريكي للبرميل، نظراً لضعف الأسعار المتوقع خلال الفترة المتبقية من العام. وخفضت كل من الأوبك ووكالة الطاقة الدولية تقديراتهما لنمو الطلب على النفط، في ظل تصاعد التوترات التجارية وتدهور التوقعات الخاصة بأداء الاقتصاد العالمي. وقامت وكالة الطاقة الدولية بتعديل توقعاتها لنمو الطلب على النفط للعام 2025، بخفض قدره 0.3 مليون برميل يومياً، ليلعب النمو المتوقع 0.73 مليون برميل يومياً، كما خفضت توقعات النمو للعام 2026 إلى 0.69 مليون برميل يومياً. وبدورها، خفضت الأوبك توقعاتها للطلب على النفط للعام 2025 هامشياً، بمقدار 0.15 مليون برميل يومياً مقارنة بالتقديرات السابقة، لتبلغ الزيادة المتوقعة 1.28 مليون برميل يومياً، على خلفية بالبيانات الفعلية للربع الأول من العام 2025، إلى جانب التأثير المرتقب للرسوم الجمركية على الطلب خلال الفترة المتبقية من العام. أما فيما يتعلق بأوضاع المالية العامة، فقد تم إعداد ميزانية الإمارات لتحقيق توازن، في حين يتوقع أن تسجل بقية الدول الخليجية عجزاً مالياً خلال العام. إلا أنه من المرجح أن يكون العجز الفعلي في العام 2025 أقل من المدرج في الميزانية، نتيجة التقديرات المتحفظة لسعر النفط المعتمد في إعدادها.

الكويت



إعادة هيكلة القطاعات غير النفطية وتعزيز مساهمتها في الاقتصاد الفترة المقبلة

4

ميزانيات دول مجلس التعاون الخليجي - 2025 (مليار دولار أمريكي)							
على أساس سنوي	الدول الخليجية	البحرين	الامارات	عمان	قطر	السعودية	الكويت
الإيرادات	488.4	7.7	19.3	29.1	53.2	319.7	59.4
إيرادات النفط والغاز	NA	4.0	NA	19.8	41.6	NA	49.9
الإيرادات غير النفطية	NA	3.8	NA	NA	11.6	NA	9.5
المصروفات	545.3	11.6	19.3	30.7	56.8	347.0	80.0
الفاصل/العجز	(56.9)	(3.9)	0.0	(1.6)	(3.6)	(27.3)	(20.6)
سعر النفط في الميزانية	NA	NA	60	60	NA	68	NA
إيرادات النفط / إجمالي الإيرادات	51.0%	NA	68.0%	78.2%	NA	84.0%	84.0%
الإيرادات غير النفطية / إجمالي الإيرادات	49.0%	NA	NA	21.8%	NA	16.0%	16.0%
الإيرادات / إجمالي الإيرادات الخليجية	1.6%	4.0%	6.0%	10.9%	65.5%	12.2%	12.2%
الإفلاق / إجمالي النفقات الخليجية	2.1%	3.5%	5.6%	10.4%	63.6%	14.7%	14.7%
الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (مليار دولار أمريكي)	47.8	548.6	104.4	222.8	1083.7	153.1	153.1
الفاصل/عجز الميزانية من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي	(8.1%)	0.0%	(1.5%)	(1.6%)	(2.5%)	(13.4%)	(13.4%)

مصادر الدخل وتعزيز الاستثمارات طويلة الأجل، بما يساهم في رفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ودفع نمو الصادرات غير النفطية.

توزيع الاعتمادات المالية المتوقعة للإيرادات والنفقات
تتوقع وزارة المالية السعودية أن تبلغ الإيرادات الضريبية للعام 2025 نحو 379 مليار ريال سعودي، أي ما يعادل نسبة 32 في المائة من إجمالي الإيرادات، بزيادة تصل نسبتها إلى 4 في المائة مقارنة بتقديرات العام 2024. وتساهم السلع والخدمات بالنصيب الأكبر من هذه الضرائب، بما يصل إلى نسبة 77 في المائة. ويعزى هذا النمو إلى استمرار تعافي النشاط الاقتصادي، والتقدم المحرز في تطوير الإدارة الضريبية، وتحسين آليات التحصيل، مما أدى إلى زيادة إجمالي الإيرادات الضريبية.

وعلى صعيد توزيع النفقات وفقاً للقطاعات، استحوذ القطاع العسكري على الحصة الأكبر بميزانية قدرها 272 مليار ريال سعودي، مسجلاً زيادة نسبتها 5 في المائة عن العام السابق. وجاء قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية في المرتبة الثانية بميزانية تبلغ 260 مليار ريال سعودي، مما يمثل نسبة 20.25 في المائة من إجمالي النفقات. كما خصصت اعتمادات بقيمة 192 مليار ريال سعودي للبنود العامة، بما يعادل نسبة 14.95 في المائة من النفقات الإجمالية للعام 2025. وتعكس هذه المؤشرات تحسن الثقة في الاقتصاد السعودي، إذ رفعت وكالة موديز التصنيف الائتماني للمملكة إلى «Aa3» من «A1»، في حين عدلت وكالة ستاندر أند بورز في سبتمبر 2024 نظرتها المستقبلية للمملكة إلى إيجابية، مدفوعة بالنمو الملحوظ للأنشطة غير النفطية.

بلغ متوسط إنتاج النفط في المملكة 8.95 مليون برميل يومياً خلال العام 2024 وفقاً لمبادرة بيانات المنظمات المشتركة (JODI) مقابل إنتاج قدره 9.6 مليون برميل يومياً خلال العام 2023. وخلال العام 2025، بلغ متوسط الإنتاج 8.96 مليون برميل يومياً خلال الأشهر الأربعة الأولى من العام 2025، وفقاً للتواصل المباشر أو أحدث تقرير شهري لمنظمة أوبك.

وعلى صعيد الأداء المالي، سجلت المملكة عجزاً قدره 58.7 مليار ريال سعودي (15.65 مليار دولار أمريكي) خلال الربع الأول من العام 2025. وبلغ إجمالي الإيرادات 263.61 مليار ريال سعودي، بانخفاض بلغت نسبته 10.2 في المائة مقارنة بالربع نفسه من العام الماضي، نتيجة تراجع الإيرادات النفطية بنسبة 17.7 في المائة على أساس سنوي لتصل إلى 149.81 مليار ريال سعودي. في المقابل، واصلت الإيرادات غير النفطية اتجاهها التصاعدي، مسجلة نمواً بنسبة 2.06 في المائة لتصل إلى 113.81 مليار ريال سعودي.

قطر

تقدر الإيرادات المدرجة في ميزانية قطر للسنة المالية 2025 بنحو 197 مليار ريال قطري (53.3 مليار دولار أمريكي)، مسجلة تراجعاً بنسبة 2.5 في المائة مقارنة بالسنة المالية السابقة. وقد تم إعداد الميزانية على أساس سعر نفط تقديري يبلغ 60 دولار أمريكي للبرميل، بما يتسق مع الافتراضات المستخدمة في ميزانية العام 2024. من جهة أخرى، يتوقع أن يبلغ إجمالي النفقات 210.2 مليار ريال قطري (56.8 مليار دولار أمريكي)، بزيادة نسبتها 4.6 في المائة على أساس سنوي، مما يؤدي إلى عجز مقدر بنحو 13.2 مليار ريال قطري. ووفقاً لوزارة المالية، سيتم تمويل هذا العجز من خلال مزيج من أدوات الدين المحلي

الكويت : نمو
50% على
أساس سنوي
في قيمة العقود
المسندة

5

معدل نمو سنوي في العقود المسندة بين الدول الخليجية خلال هذه الفترة. ويعزى هذا الارتفاع بصفة رئيسية إلى الاستثمارات في مشاريع البنية التحتية، باعتبارها أحد المحاور الأساسية في خطة رؤية الكويت 2035، مع تركيز واضح على التحديث في قطاعات النفط والطاقة والنقل.

السعودية

قدرت السعودية إيراداتها المدرجة في الميزانية للسنة المالية 2025 بنحو 1.18 تريليون ريال سعودي (319.7 مليار دولار أمريكي)، مسجلة تراجعاً بنسبة 3.7 في المائة مقارنة بالإيرادات المقدره للعام 2024 البالغة 1.23 تريليون ريال سعودي (333.3 مليار دولار أمريكي). في المقابل، من المتوقع أن يبلغ إجمالي النفقات 1.28 تريليون ريال سعودي للعام 2025، مقابل 1.34 تريليون ريال سعودي في العام السابق، مما يؤدي إلى عجز متوقع في الميزانية بقيمة 101 مليار ريال سعودي (27.3 مليار دولار أمريكي). ولم يكشف بيان الموازنة السعودية عن السعر المرجعي المعتمد للنفط الخام في احتساب الإيرادات النفطية. وتتسق الأرقام المعلنة في موازنة السعودية للعام 2025 مع ما ورد في بيان وزارة المالية التمهيدي الصادر في سبتمبر 2024، مما يعكس خفضاً بنسبة 4 في المائة في كلا من الإيرادات والنفقات، إلى جانب تراجع العجز بنسبة 12 في المائة مقارنة بأحدث التقديرات للسنة المالية 2024. وقد توقعته الوزارة أن يشهد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نمواً ملحوظاً بنسبة 4.6 في المائة في العام 2025، مقابل 0.8 في المائة فقط في العام 2024، على خلفية ازدهار أنشطة القطاع غير النفطي. وتبرز موازنة العام 2025 تركيز الحكومة على استدامة تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين والمقيمين، إلى جانب تسريع وتيرة الإنفاق على المشاريع والقطاعات الحيوية.

وأكدت الحكومة السعودية، خلال اجتماع لمجلس الوزراء، على الدور المحوري الذي تضطلع به صناديق الثروة السيادية، وعلى رأسها صندوق الاستثمارات العامة وصندوق التنمية الوطني، في دعم الاستقرار الاقتصادي وتحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030. وأكدت أن هذه الصناديق تشكل أدوات استراتيجية لتنويع

دولار أمريكي للبرميل، على التوالي، وفقاً لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية ووكالة بلومبرج.

وعلى صعيد الإيرادات، من المتوقع أن يواصل النفط الخام تمثيل الجزء الأكبر من الإيرادات المدرجة في موازنة السنة المالية 2025/2026، إلا أن حصته من إجمالي الإيرادات ستراجع من نسبة 85.8 في المائة ضمن موازنة السنة المالية 2024/2025 إلى نسبة 84.0 في المائة، وفقاً للبيانات الصادرة عن وزارة المالية الكويتية. ويمثل ذلك ارتفاعاً في حصة الإيرادات غير النفطية إلى نسبة 16.0 في المائة مقابل نسبة 14.2 في المائة في السنة المالية السابقة. وتبرز تقديرات موازنة السنة المالية 2025/2026 بوضوح مدى تأثير المالية العامة بأسعار النفط، إذ يتوقع أن تنخفض الإيرادات الإجمالية بنسبة 3.6 في المائة لتصل إلى 18.2 مليار دينار كويتي، نتيجة الانخفاض المتوقع للإيرادات النفطية بنسبة 5.7 في المائة، بينما تشير التقديرات إلى نمو الإيرادات غير النفطية بنسبة 9.0 في المائة لتصل إلى 2.9 مليار دينار كويتي مقابل 2.7 مليار دينار في السنة السابقة. ومن المرتقب أن تبلغ العائدات النفطية نحو 15.3 مليار دينار كويتي، مقابل 16.2 مليار دينار كويتي في موازنة السنة المالية 2024/2025، وذلك نتيجة لتراجع الأسعار والقيود المفروضة على الإنتاج ضمن اتفاقية الأوبك وحلفائها. وسجل إنتاج الكويت من النفط الخام 2.41 مليون برميل يومياً في أبريل 2025. وبناءً على توقعات الإيرادات والنفقات، تقدر وزارة المالية سعر التعادل النفطي اللازم لتوازن الموازنة عند 90.5 دولار أمريكي للبرميل. وبناءً على بيانات صندوق النقد الدولي الأخيرة، من المتوقع أن يبلغ سعر التعادل المالي للنفط 80.2 دولار أمريكي للبرميل للعام 2025 و76.7 دولار أمريكي للبرميل للعام 2026.

ضرورة ارتفاع أسعار النفط لتعويض تخفيضات حصة الإنتاج المتوقعة

تستند موازنة السنة المالية 2025/2026 إلى سعر تقديري للنفط يبلغ 68 دولار أمريكي للبرميل، وهو أقل من السعر المعتمد في موازنة 2024/2025. ووفقاً لوزارة المالية، فإن الدولة ستحتاج إلى سعر تعادلي نفطي قدره 90.5 دولار أمريكي للبرميل لتحقيق التوازن بين الإيرادات والمصروفات المدرجة. ووفقاً لبيانات السنة المالية الماضية (أبريل 2024 - مارس 2025)، بلغ متوسط سعر الخام الكويتي 79.4 دولار أمريكي للبرميل، أي أعلى بكثير من السعر المفترض في الميزانية، مما يرجح أن تكون إيرادات النفط الفعلية للعام الماضي أعلى من الأرقام المقدره. أما على صعيد إنتاج النفط الخام، فقد استندت ميزانية 2025/2026 إلى مستوى إنتاج يومي يبلغ 2.5 مليون برميل، مقارنة بالإنتاج الحالي البالغ 2.4 مليون برميل يومياً، وذلك استناداً إلى البيانات المتاحة ضمن التقرير الشهري لسوق النفط الصادر عن الأوبك. وكانت مجموعة الأوبك وحلفائها قد وافقت في وقت سابق على تسريع وتيرة زيادة الإنتاج للشهر الثاني على التوالي في يونيو، مضيفاً نحو 411,000 برميل يومياً.

المشاريع التنموية في الكويت

بلغ إجمالي قيمة المشاريع السنوية المسندة في الكويت خلال العام 2024 أعلى مستوياته المسجلة منذ ستة أعوام، إذ وصل إلى 9.5 مليار دولار أمريكي مقابل 6.3 مليار دولار أمريكي في العام 2023. وسجلت الكويت نمواً ملحوظاً بنسبة 50 في المائة على أساس سنوي في قيمة العقود المسندة، مما جعلها تحقق أكبر زيادة سنوية بين الدول الخليجية خلال العام. ويعزى هذا النمو بصفة رئيسية إلى الاستثمارات الهائلة في البنية التحتية، التي تعد من الركائز الأساسية لخطة «رؤية الكويت 2035»، والتي تشمل مشاريع تحديث قطاعات النفط والطاقة والإنشاءات. وقفزت قيمة المشاريع المسندة في قطاع الإنشاءات بأكثر من ستة أضعاف، إذ بلغت 4.0 مليار دولار أمريكي في العام 2024، مقابل 644 مليون دولار أمريكي في العام 2023. وكان هذا الارتفاع الكبير العامل الرئيسي لتحفيز النمو القوي لإجمالي قيمة العقود المسندة في الكويت.

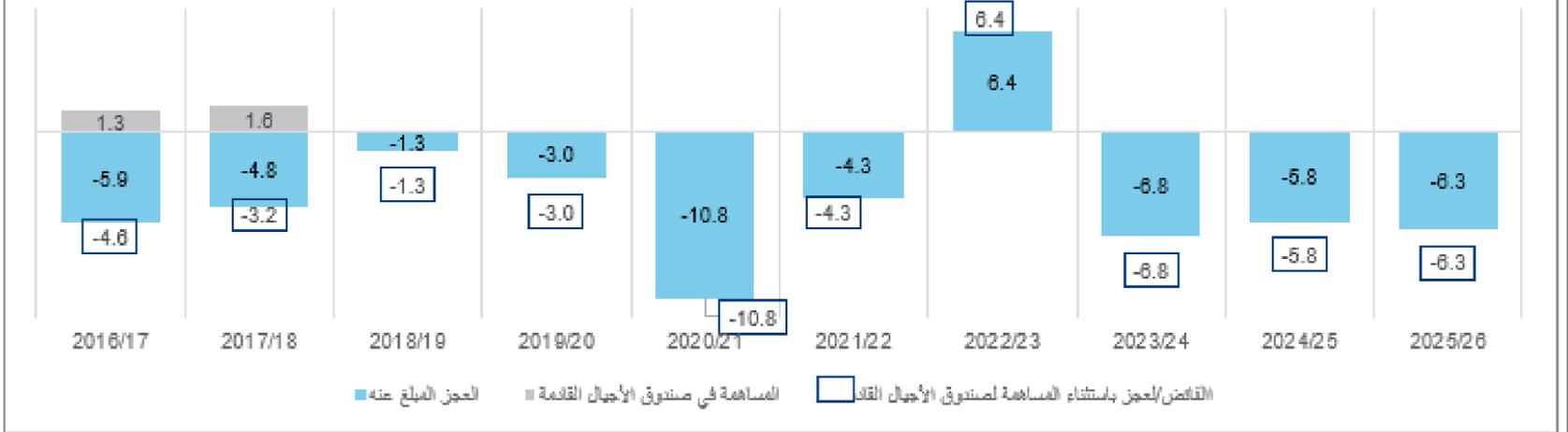
وتضمنت أبرز المشاريع التي تم ترسيبها في الكويت خلال العام 2024 عقد محطة فرعية بقيمة 142 مليون دولار أمريكي، والذي تم اسناده لفرع شركة المقاولات الوطنية السعودية في الكويت، لبناء 10 محطات فرعية للطاقة في مدينة صباح الأحمد.

أما في الربع الأول من العام 2025، ارتفع إجمالي قيمة المشاريع المسندة في الكويت بنسبة قاربت 200 في المائة ليصل إلى 1.4 مليار دولار أمريكي، مقابل 459 مليون دولار أمريكي في الربع الأول من العام 2024. وسجلت الكويت أعلى

تركيز واضح على تحديث قطاعات النفط والطاقة والنقل في الكويت

6

الفاصل/العجز المالي التاريخي والمتوقع (مليار دينار كويتي)



المصدر: وزارة المالية الكويت، وبحث كاسكو إنفست

الغذائية، والخدمات العامة.

البحرين

أقرت حكومة مملكة البحرين خطة الموازنة العامة -2025-2026، إذ اعتمدت ميزانية العام 2025 بإجمالي نفقات قدره 4.4 مليار دينار بحريني، بزيادة نسبتها 20.6 في المائة مقارنة بالعام 2024، في حين انخفضت الإيرادات المقدرة إلى 2.9 مليار دينار بحريني، أي بنسبة 15.7 في المائة. ومن المتوقع أن تسجل الميزانية عجزاً بقيمة 1.5 مليار دينار بحريني (نحو 3.9 مليار دولار أمريكي) في العام 2025. ورسدت الحكومة اعتمادات لعدة قطاعات حيوية، أبرزها 91.7 مليون دينار بحريني لقطاع الخدمات العامة، و81.1 مليون دينار بحريني لقطاع الإسكان والمرافق المجتمعية، و70.6 مليون دينار بحريني لقطاع الشؤون الاقتصادية والبنية التحتية. كما خصصت 11.0 مليون دينار بحريني لقطاع التعليم، و8.0 مليون دينار بحريني لقطاع الثقافة والإعلام والشباب، و7.4 مليون دينار بحريني لقطاع النظام العام والسلامة، و2.4 مليون دينار بحريني لقطاع الرعاية الصحية، و1.9 مليون دينار بحريني لقطاع الدفاع. وفي موازنة السنة المالية 2026، تتوقع مملكة البحرين أن يبلغ إجمالي النفقات 4.5 مليار دينار بحريني، مقابل إيرادات تقدر بنحو 3.5 مليار دينار بحريني، مما يعكس عجزاً متوقعاً بقيمة 1.1 مليار دينار بحريني. وتشير التقديرات إلى تحقيق إيرادات نفطية بقيمة 1.6 مليار دينار بحريني، في حين ينتظر أن تصل الإيرادات غير النفطية إلى 1.8 مليار دينار بحريني. وتبقي الحكومة على معدلات ضريبة القيمة المضافة دون تغيير، مع رفع الضرائب الانتقائية على سلع مثل مشروبات الطاقة والتبغ. وتؤكد الميزانية على الدعم الاجتماعي والتنمية، بما في ذلك استمرار بدلات غلاء المعيشة للمتقاعدين، وتخصيص 800 مليون دينار بحريني لمشاريع الإسكان التي تمثل أكبر ميزانية في تاريخ البلاد لهذا القطاع، كما ذكرت وكالة أنباء البحرين (بنا)، واستثمار 688 مليون دينار بحريني في الرعاية الصحية. كما تشمل إصلاحات التعليم تحسين المناهج الدراسية وتوسيع نطاق الخدمات التعليمية. وتتضمن خطة تطوير البنية التحتية بناء مدارس جديدة وتحديث الطرق، وتحسين شبكات الصرف الصحي. بالإضافة إلى ذلك، تركز الميزانية على تنفيذ حزمة من الإجراءات المالية لضبط العجز، مع السعي لتحقيق توازن بين الاستقرار المالي، والنمو الاقتصادي، وتعزيز الرفاه الاجتماعي.

ووفقاً للبيانات الأولية الصادرة عن هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لمملكة البحرين بنسبة 2.6 في المائة في العام 2024 ليصل إلى 15.13 مليار دينار بحريني، وجاءت هذه الزيادة مدفوعة بالأنشطة غير النفطية التي نمت بنسبة 3.8 في المائة أو 13.0 مليار دينار بحريني. وفي المقابل، انخفضت الأنشطة النفطية بنسبة 4.0 في المائة لتصل إلى 2.1 مليار دينار بحريني. ووفقاً لتوقعات وزارة المالية والاقتصاد الوطني، من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لمملكة البحرين بنسبة 2.7 في المائة في العام 2025، مدفوعاً بنمو نسبته 3.4 في المائة في الأنشطة غير النفطية.



عمان

أعلنت عمان عن ميزانيتها للعام 2025 بعجز مالي قدره 620 مليون ريال عماني (1.61 مليار دولار أمريكي)، بإيرادات متوقعة تبلغ 11.18 مليار ريال عماني، بزيادة بنسبة 1.5 في المائة مقارنة بإيرادات ميزانية السنة المالية 2024، ونفقات تقديرية تصل إلى 11.80 مليار ريال عماني، بارتفاع بلغت نسبته 1.3 في المائة عن العام السابق. وترتكز الميزانية على أساس تقدير سعر النفط عند 60 دولار أمريكي للبرميل، ومتوسط إنتاج يومي يفوق مليون برميل. وأوضحت الحكومة أن نحو 5 مليار ريال عماني، ما يعادل نسبة 42 في المائة من إجمالي النفقات العامة، خصصت للقطاعات الاجتماعية والأساسية، تتوزع بواقع نسبة 39 في المائة للتعليم، ونسبة 28 في المائة للضمان الاجتماعي، ونسبة 24 في المائة للرعاية الصحية.

وأكد وزير المالية أن ميزانية عمان للعام 2025 خصصت 557 مليون ريال عماني لمبادرات الحماية الاجتماعية، إلى جانب 1.14 مليار ريال عماني للمشاريع التنموية ذات الأثر الاقتصادي الكبير. وقد صممت الميزانية لتحقيق التوازن بين دفع عجلة النمو والتنويع الاقتصادي من جهة، والحفاظ على الانضباط المالي من جهة أخرى. وأشار إلى أن نجاح تنفيذ الميزانية سيعتمد على القدرة على التكيف مع المتغيرات المتعلقة بالاقتصاد العالمي والتحديات الجيوسياسية المعقدة، مع ضرورة مواصلة التقييم المستمر للاتجاهات العالمية والتحديات الخارجية. وتهدف الميزانية إلى التوافق مع الإطار المالي للخطة الخمسية العاشرة، مع التركيز على استقرار المالية العامة، وتنفيذ المشاريع التنموية، وتعزيز التحولات الحضرية، إلى جانب استمرار الدعم الحكومي للمرافق الأساسية، والسلع

والخارجي. وسجلت مخصصات الرواتب والأجور ارتفاعاً بقيمة 3.5 مليار ريال قطري، أو ما يعادل نسبة 5.5 في المائة مقارنة بالعام 2024، لتصل إلى 67.5 مليار ريال قطري في ميزانية العام 2025. كما تم تخصيص 41.4 مليار ريال قطري لقطاعي التعليم والرعاية الصحية، بما يمثل نسبة 20 في المائة من إجمالي النفقات العامة.

ويعكس الحجم الكبير للنفقات في ميزانية قطر للعام 2025 التزام الدولة المستمر بتنمية رأس المال البشري وتعزيز جودة الخدمات العامة. إذ ارتفعت مخصصات النفقات الرأسمالية الثانوية والنفقات الجارية بنسبة 7.7 في المائة و6.3 في المائة، على التوالي مقارنة بالعام السابق، بينما سجلت النفقات الرأسمالية الكبرى نمواً هامشياً بنسبة 1.4 في المائة، مما يشير إلى الحرص على مواصلة تنفيذ المشاريع التنموية الحيوية دون انقطاع. ووفقاً للبيانات الرسمية، يتوقع أن تبلغ إيرادات النفط والغاز للعام 2025 نحو 154 مليار ريال قطري، مقابل 159 مليار ريال قطري في العام 2024، أي بتراجع بلغت نسبته 3.1 في المائة، فيما تظل الإيرادات غير النفطية مستقرة عند 43 مليار ريال قطري دون تغير يذكر عن المستوى المسجل في العام 2024. كما أوضحت وزارة المالية أن الميزانية تتضمن دعماً موجهاً نحو القطاعات الاستراتيجية، في ظل تخصيص موازنات محددة لقطاعات التجارة والصناعة، والبحث والابتكار، والسياحة، والتحول الرقمي، وتكنولوجيا المعلومات. وتعد هذه التوجهات جزءاً من جهود أوسع لتعزيز مسيرة التنويع الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة في مختلف أركان الاقتصاد الوطني.

الإمارات

اعتمدت حكومة الإمارات ميزانية السنة المالية 2025، والتي تقدر بنحو 71.5 مليار درهم إماراتي، بزيادة نسبتها 11.6 في المائة، إلى جانب إيرادات تقديرية بقيمة 71.5 مليار درهم إماراتي، بارتفاع قدره 8.8 في المائة، مقارنة بموازنة السنة المالية 2024. ويظهر توزيع المخصصات وفقاً لموازنة السنة المالية 2025 تركيزاً واضحاً على القطاعات الحيوية مثل التنمية الاجتماعية والمعاشات التقاعدية، والشؤون الحكومية، والبنية التحتية والقضايا الاقتصادية، والاستثمارات المالية، إلى جانب جوانب النفقات الاتحادية الأخرى. وخصصت النصيب الأكبر من الميزانية، بما يعادل 27.9 مليار درهم إماراتي أو نسبة 39 في المائة من الإجمالي، لقطاع التنمية الاجتماعية والمزايا الاجتماعية. وبالمثل، تم تخصيص 25.6 مليار درهم إماراتي لقطاع الشؤون الحكومية، بما يمثل نسبة 36 في المائة من إجمالي الميزانية و2.6 مليار درهم إماراتي أو نسبة 4 في المائة لدعم موارد البنية التحتية والاقتصادية.

بالإضافة إلى ذلك، تم توجيه 2.9 مليار درهم إماراتي أو نسبة 4 في المائة لقطاع الاستثمارات المالية و12.6 مليار درهم إماراتي أو ما يعادل نسبة 18 في المائة للمصرفيات الاتحادية الأخرى. وتسلط الميزانية الضوء على مرونة الاقتصاد الإماراتي وقدرته على تأمين التمويل اللازم للمشاريع التنموية والاقتصادية والاجتماعية الحيوية. ويخصص جزء كبير من الميزانية لقطاعات مثل التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية، مما يعزز دور الإمارات كدولة رائدة في تحسين جودة الحياة.

خلال مشاركته في فعاليات الأسبوع الإسكاني الخليجي

المرزوق: لدى القطاع المصرفي سيولة كافية لمواجهة تطلعات تمويل المشاريع العقارية

أهمية وجود مبادرات للقطاع الخاص في التطوير السكني

قانون التمويل العقاري يمكن البنوك التجارية من تمويل مساكن المواطنين

البنوك ستقوم بدور أساسي في تمويل المشاريع الإسكانية من خلال تمويل شركات التطوير العقاري



المرزوق متحدثاً خلال الحلقة النقاشية

وعن دور البنوك والمؤسسات المالية في التمويل العقاري، لفت المرزوق إلى ان الحاجة التمويلية لمشاريع الإسكان والبنية التحتية في الكويت تُقدَّر بـ 25 مليار دينار تقريباً خلال السنوات القادمة، تشمل البنية التحتية والتمويل والدعم الإنشائي، حيث إن الميزانية المخصصة لمشاريع الإسكان ضمن الميزانية العامة للدولة تبلغ 500 مليون دينار كويتي.

وأضاف: "تتطلب مشاريع مثل جنوب صباح الأحمد وجنوب سعد العبدالله وحدها نحو 6.7 مليارات دينار كويتي خلال 5 إلى 10 سنوات. وتُقدَّر حاجة بنك الائتمان الكويتي إلى 15 مليار دينار تقريباً لتغطية التمويلات الإسكانية حتى عام 2035، مما يشير إلى فجوة تمويلية." وأكد أن البنوك ستقوم بدور أساسي في تمويل المشاريع الإسكانية من خلال تمويل شركات التطوير العقاري، مما سينعكس بنتائج إيجابية على القطاع المصرفي، نظراً لأن المحفظة العقارية في البنوك الكويتية تشكل تقريباً 20% من إجمالي محفظة التمويل.

وعن أثر التمويل العقاري على الاقتصاد الكويتي من حيث العوائد المحققة، قال المرزوق أنه من المتوقع أن يسهم قانون التمويل العقاري في تمكين البنوك التجارية من تمويل مساكن المواطنين، مما يوفر مرونة تمويلية لمستحقي الرعاية السكنية.

ولفت إلى أن الحكومة تعمل على إصدار قانون التمويل العقاري وقانون الرهن العقاري، لتعزيز استدامة التمويل وتنظيم سوق العقار.

وبين أن ثمة العديد من العوائد مثل العوائد الاجتماعية كالأستقرار الأسري، وتحسين جودة الحياة، والعوائد الاقتصادية كتحفيز الاقتصاد المحلي، وتوسيع القاعدة الإنتاجية، وتحريك سوق العقار والمقاولات، وتقليل الكلفة العامة على الدولة، وجذب الاستثمارات الخاصة، فيما تكمن العوائد التنموية في تنمية مناطق جديدة، والمساهمة في تحقيق رؤية الكويت 2035، وتعزيز الأمن الاقتصادي.



حمد المرزوق

ولفت المرزوق إلى أن عدد الطلبات الإسكانية المترامية بلغ نحو 101.604 ألف طلب حتى إبريل 2025، مبيناً أن المؤسسة العامة للرعاية السكنية تعمل على تنفيذ 210 آلاف وحدة سكنية، تشمل:

جنوب سعد العبدالله وجنوب صباح الأحمد: توفران معاً نحو 44 ألف وحدة عند اكتمالها في عام 2028.

الخيران، نواف الأحمد، والصابرية: تستعد المؤسسة لتوفير أكثر من 170 ألف قسيمة ضمن هذه المدن الجديدة.

وأوضح المرزوق أن شح السيولة أدى إلى تأجيل مشاريع إسكانية كبرى مثل نواف الأحمد والخيران وتوسعة جنوب سعد العبدالله والصابرية، حيث لم يتم إدراجها ضمن خطة المؤسسة العامة للرعاية السكنية للسنوات العشر المقبلة بسبب غياب الميزانيات اللازمة لتنفيذها.

شارك رئيس مجلس إدارة بيت التمويل الكويتي، حمد عبد المحسن المرزوق، في فعاليات الأسبوع الإسكاني الخليجي الثالث، الذي أقيم تحت شعار «تطوير عقاري لإسكان مستدام»، والذي يشكل منصة لتبادل الخبرات والرؤى حول أفضل الممارسات والسياسات التي تعزز تنمية الإسكان المستدام.

وجرت فعاليات المؤتمر بحضور ومشاركة وزير الدولة لشؤون البلدية ووزير الدولة لشؤون الإسكان عبداللطيف المشاري، ووزير المالية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار نورة الفصام، إلى جانب نخبة من المتخصصين من الكويت والجهات المعنية بشؤون الإسكان من دول مجلس التعاون الخليجي.

وخلال الحلقة النقاشية الثانية بعنوان «تطلعات التمويل العقاري في دولة الكويت»، أوضح المرزوق أن قانون المطور العقاري مهم لتنشيط التطوير والحركة العمرانية الإسكانية، مؤكداً أهمية وجود مبادرات للقطاع الخاص في التطوير السكني.

وشدد المرزوق على ضرورة وجود منظومة متكاملة تستهدف إعادة النظر في الرعاية السكنية، مبيناً أن التمويل العقاري يفترض أن يوجه لمجموعة محدودة غير قادرة على شراء السكن.

وأضاف أن ارتفاع أسعار الأراضي قد حول كافة المواطنين حتى أصحاب الرواتب العالية إلى مواطنين غير قادرين على شراء السكن.

وفيما يتعلق بقدرة القطاع المصرفي على التمويل الإسكاني المرتقب، ذكر المرزوق أن القطاع المصرفي لديه سيولة كافية لمواجهة تطلعات تمويل المشاريع العقارية، مبيناً أن السيولة لدى البنوك يوجد لديها أكثر من 5 مليارات دينار، وأن القواعد المالية لدى البنوك راسخة وتستطيع أن تمول التوسع في الائتمان.

وأشار المرزوق إلى أن هناك صناديق سيادية لديها الرغبة أن تستثمر في الكويت، لافتاً إلى وجود منظومة قانونية رصينة في الكويت تحفظ أموال ومصالح المستثمرين الأجانب.

المطور العقاري

وأوضح أن مشروع المطور العقاري يستهدف اشراك القطاع الخاص ممثلاً بشركات التطوير العقاري المتخصصة في انشاء المشاريع الكبرى، مما سيخلق شراكة بين المطور العقاري والبنوك لتحقيق الاهداف العامة من المشروع. وستقدم الدولة الاراضي المخصصة لهذه المشاريع على ان تقوم شركات التطوير العقاري بتطويرها من خلال التمويل من البنوك على فترات تتناسب مع حجم تطوير تلك المشاريع.

أهداف المشروع

وذكر المرزوق أن أهداف مشروع المطور العقاري تكمن في طرح بدائل إسكانية متنوعة تناسب احتياجات الأسر، وتنفيذ مشاريع عالية الجودة للحصول على بيئة حضرية كفؤة، والحد من عامل الوقت والتكلفة، واستدامة الموازنة المالية للدولة، وإشراك القطاع الخاص في تنفيذ المشاريع الإسكانية بهدف تسريع وتيرة الإنجاز وتخفيف العبء المالي عن الدولة.

بالتعاون مع «يوروموني» العالمية

«بوبيان» يُنظم المستوى السادس من أكاديمية إدارة الثروات والمحافظة الاستثمارية



المتدربين من موظفي بوبيان في لقطة جماعية

تأتي ضمن إستراتيجية التدريب الشاملة التي يقدمها البنك لموظفيه من خلال Boubyan Business School، والتي تهدف إلى بناء كوادر مصرفية قادرة على مواكبة التطورات المتلاحقة والمتسارعة في القطاع المالي.

تطوير المهارات العملية

من جانبه، أكد الغملاس أن بنك بوبيان يواصل التزامه بتطوير كوادره البشرية من خلال برامج تدريبية متخصصة، في إطار إستراتيجيته الرامية إلى ترسيخ مكانته كبنك رائد في تقديم الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات. ومن خلال هذا البرنامج التدريبي المتقدم الذي يركز على التطبيقات العملية، يُمكنهم استخدام أدوات تحليل الأسواق المالية بشكل احترافي، مما يعزز من ثقة العملاء في الخدمات المصرفية والاستثمارية التي نقدمها.

وأضاف أن البرنامج لم يقتصر على تحليل الأسواق فحسب، بل تطرق أيضاً إلى إدارة المخاطر والتقلبات من خلال تطبيق مؤشرات مثل Bollinger Bands و MACD و RSI و CCI. بالإضافة إلى ذلك، فقد تطرق التدريب إلى فهم احتياجات العميل الشخصية وسلوكه الاستثماري وكيفية دمج الاحتياجات الشخصية للعميل وتوظيفها، مما يساعد في اتخاذ قرارات استثمارية أكثر دقة.

مدرب معتمد وخبرات دولية

وخلال البرنامج، استعرض المحاضر سمرّد حمّادي العديد من المحاور المتخصصة التي تُركز على التحليل الفني للأسواق المالية وإدارة المحافظ الاستثمارية والتخطيط المالي الاستراتيجي. كما قدم نظرة معمقة حول أحدث الاتجاهات العالمية في الاستثمار، بما في ذلك آليات صنع القرار الاستثماري بناءً على المؤشرات الاقتصادية والمالية.

يُذكر أن سمرّد حمّادي هو أحد أفضل المستشارين والمدربين المعتمدين بمؤسسة يوروموني العالمية، ويمتلك خبرات عملية في العديد من المؤسسات المالية العالمية المختصة بإدارة الثروات والصناديق الاستثمارية، كما يتمتع بخبرة كبيرة في تصميم وتنفيذ هذه النوعية من البرامج التدريبية المالية المتخصصة.

العملاء وتعزز من تجربة الاستثمار لديهم. وأضاف أن هذا المستوى يوفر للمشاركين اكتساب خبرات متقدمة في الاستثمار وإدارة الثروات من خلال منهجية تفاعلية تجمع بين الجانبين النظري والتطبيقي، حيث يُركز على مراجعة الاقتصاد الكلي ودورة الأعمال الاقتصادية والمراحل الأربع للنظام الرأسمالي، إلى جانب فهم أسواق رأس المال ودورها في دعم النمو الاقتصادي وإلى جانب مفاهيم التحليل الفني والأساسي والفروقات بينهما في اتخاذ قرارات الاستثمار، وتحديد استراتيجيات التداول الحديثة ونظرية «Dow» وأهم تطبيقاتها في الأسواق المالية وتسلسل فيبوناتشي وتوقعاته لاسعار الذهب.

وأكد المحجم أن محاور وموضوعات المستوى السادس تم اختيارها بدقة وموضوعية من قبل مجموعة من المختصين والخبراء لتزويد فريق الخدمات المصرفية الخاصة في بوبيان بأحدث الأدوات التحليلية والاستثمارية التي تعزز من قدرتهم بما يتواءم مع مستجدات الأسواق المالية العالمية والإقليمية.

الاستثمار في رأس المال البشري

في سياق متصل، قال الحمّاد إن وصولنا إلى المستوى السادس من أكاديمية إدارة الثروات والمحافظة الاستثمارية يؤكد التزامنا بتطوير مهارات كوادرنا المصرفية وفق أحدث المعايير الدولية، وتزويدهم بالمعرفة والأدوات اللازمة التي تمكنهم من تقديم حلول استثمارية متقدمة تتماشى مع التغيرات المتسارعة في الأسواق المالية العالمية.

وأضاف أن هذا المستوى تم تصميمه خصيصاً لتعزيز مهارات المشاركين في مجالات التحليل الفني والأساسي وإدارة المخاطر وإستراتيجيات التداول مما يمكنهم من فهم أعمق للأسواق المالية والتفاعل مع احتياجات العملاء الاستثمارية.

وأوضح الحمّاد أن تعاون بنك بوبيان مع كبرى المؤسسات التعليمية العالمية، مثل مؤسسة يوروموني المالية، يعكس التزامه بالاستثمار في رأس المال البشري، باعتباره ركيزة أساسية في تحقيق التميز المصرفي، مشيراً إلى أن الأكاديمية

في إطار استراتيجيته الرامية إلى تطوير الكوادر المصرفية وتعزيز مهاراتهم في مجال الاستثمار وإدارة الثروات، نظم بنك بوبيان المستوى السادس من أكاديمية إدارة الثروات والمحافظة الاستثمارية لموظفي إدارة الخدمات المصرفية الخاصة، وذلك بالتعاون مع مؤسسة يوروموني المالية العالمية.

وتناول المستوى السادس مجموعة من المحاور المتقدمة التي ركزت على أحدث المفاهيم المالية والاستثمارية، بما في ذلك التحليل الفني والأساسي وإدارة المخاطر وأسواق المال والتداول والإستراتيجيات الاستثمارية الحديثة، وقد حاضر فيه المستشار والمدرب المعتمد بالمؤسسة، سمرّد حمّادي.

وقد أختتم البرنامج بحلقات نقاشية تفاعلية شارك فيها موظفو إدارة الخدمات المصرفية الخاصة، حيث تم تطبيق المفاهيم النظرية على سيناريوهات حقيقية تعكس طبيعة الأسواق المالية في الظروف الاستثنائية الحالية، مما عزز من الفهم العملي للمحتوى التدريبي.

برنامج تدريبي متكامل

تم اختتام البرنامج بحضور كل من نائب الرئيس التنفيذي للخدمات المصرفية الخاصة والشخصية، عبدالله المحجم، ومدير عام مجموعة الموارد البشرية، عادل الحمّاد، ومدير عام إدارة الخدمات المصرفية الخاصة، مطلق الغملاس، ونائب مدير عام إدارة الخدمات المصرفية الخاصة، سليمان الخالد، ومساعد مدير عام مجموعة الموارد البشرية، عبدالعزيز الرومي، ومدير أول إدارة التدريب والتطوير، نبيل عز العرب.

وفي هذا السياق، قال المحجم أن المستوى السادس من أكاديمية إدارة الثروات والمحافظة الاستثمارية يُمثل نهجاً شاملاً في إدارة ثروات عملائنا من الأفراد وكذلك الشركات من خلال استراتيجية تدريبية لإكساب كوادرنا البشرية الخبرات اللازمة وتطوير مهاراتهم بما يتواءم مع مستجدات الأسواق المالية العالمية والإقليمية ويُساهم في إيجاد وتقديم حلول مصرفية واستثمارية مبتكرة وشاملة تُلبي متطلبات

زيد الصقر يشارك في مؤتمر الشرق الأوسط للسندات والقروض والصكوك 2025

البنك قدم رؤى متطورة حول القروض المشتركة خلال حلقة نقاشية على هامش المؤتمر



زيد الصقر يشارك في الجلسة النقاشية

ويواصل مؤتمر الشرق الأوسط للسندات والقروض والصكوك تعزيز مكانته كحدث محوري ضمن أجندة القطاع المالي الإقليمي، حيث يجمع صانعي السياسات والممولين والمستثمرين لتبادل الأفكار والرؤى حول مسارات التحول الاقتصادي والتمويلي في دول مجلس التعاون الخليجي، مع تركيز خاص على مبادرات التنوع الاقتصادي والطاقة المستدامة.

وتجسد مشاركة بنك الكويت الوطني في المؤتمر مكانته الريادية على المستوى الإقليمي في قطاع القروض المشتركة، مؤكداً التزامه بتقديم حلول تمويلية مبتكرة تنسجم مع متطلبات السوق المتجددة. وتجدر الإشارة إلى انه في العام 2024، أصدر البنك أول سندات خضراء بقيمة 500 مليون دولار أمريكي، والتي شهدت اقبالاً قوياً وفاق الطلب الحجم المطروح بأكثر من ثلاثة أضعاف، مما يعكس ثقة المستثمرين الراسخة في هيكل الاستدامة الذي يتبناه البنك. كما حصد البنك جائزة "أفضل بنك بالشرق الأوسط في التمويلات المرتبطة بالاستدامة للعام 2024" من مجلة جلوبال فاينانس، تأكيداً على حرصه على دمج معايير الاستدامة كركيزة جوهرية ضمن استراتيجيته التمويلية طويلة الأمد.

المؤسسات - خاصة الآسيوية - توسيع نطاق حضورها في السوق، بينما تحافظ البنوك الإقليمية على ميزة تنافسية مستمدة من فهمها العميق للمتطلبات الرقابية وعلاقتها الوثيقة مع قاعدة العملاء في المنطقة.

كما تناولت الجلسة اتساع نطاق دمج معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية ضمن هيكل القروض المشتركة، مع إبراز تقارب الرؤى بين الجهات المقرضة والمقرضة بشأن أهداف الاستدامة، التي بدأت تنعكس بشكل ملموس على شروط الاكتتاب ومعايير التقييم المعتمدة.

وتطرق النقاش إلى تنوع العملات خيار استراتيجي لإدارة المخاطر وسط تقلبات سعر صرف الدولار الأمريكي، إلى جانب تزايد حضور التمويل الإسلامي في سوق القروض المشتركة، والدعم المستمد من الابتكارات الهيكلية التي تساهم في توسيع نطاق المشاركة وتعزيز الجاذبية التمويلية لهذا المسار.

أما فيما يتعلق بالأفاق المستقبلية، ركزت الجلسة على أبرز العوامل التي ستعيد تشكيل بيئة التمويل، والتي تتضمن تقلبات أسعار النفط، واتساع دور التمويل الخاص، وتطور هيكل الصفقات.

شارك بنك الكويت الوطني في مؤتمر الشرق الأوسط للسندات والقروض والصكوك 2025، والذي عُقد بمدينة جيميرا بدبي. وجمع الحدث نخبة من كبار التنفيذيين في القطاع المالي الإقليمي والدولي، لمناقشة التحولات المتسارعة في أسواق القروض المشتركة بالشرق الأوسط، مع التركيز على تطورات التسعير، وتعزيز معايير الاستدامة، وتنامي حدة المنافسة في بيئة التمويل الإقليمي.

ومثل بنك الكويت الوطني في هذا الحدث نائب الرئيس التنفيذي لمجموعة الفروع الخارجية والشركات التابعة في بنك الكويت الوطني، زيد الصقر، الذي شارك في جلسة نقاشية إلى جانب نخبة من كبار خبراء القطاع المالي لاستعراض أبرز المحركات التي تشكل نشاط الإقراض المشترك خلال العام 2025.

واستهلّت الجلسة بمراجعة شاملة لمعنويات السوق، والتي اتسمت بالحذر في ظل ضغوط الاقتصاد الكلي الحالية وتساعد حالة عدم اليقين الجيوسياسي، ما انعكس على تباطؤ وتيرة إبرام الصفقات. إلا أن النقاش سرعان ما انتقل إلى استكشاف آليات التكيف الاستراتيجي وطرح حلول عملية تدعم استمرارية التمويل في بيئة تتسم بالتقلبات المتزايدة.

وأكد المتحدثون أنه خلال العام الماضي، شهدت أسواق القروض المشتركة زيادة في معدلات السيولة المتوفرة لدى المؤسسات المالية، الأمر الذي أدى إلى زيادة الضغوط على هوامش الربحية، مما دفع المقرضين الإقليميين ممن لديهم تواجد في أوروبا والولايات المتحدة للبحث عن عوائد أعلى في تلك الأسواق لتعزيز نتائجهم المالية. وعلى الرغم من انخفاض تكاليف التمويل للمقرضين على المستوى الإقليمي خلال الفترات ربع السنوية القليلة الماضية، إلا أنهم احتفظوا بسيولة مرتفعة نتيجة لتقليل الاعتماد على الاستدانة بعد جائحة كوفيد. وفي ظل تلك المعطيات، ارتبطت نسبة كبيرة من القروض المشتركة خلال الاثني عشر شهراً الماضية بالكيانات المرتبطة بالجهات الحكومية، والتي تحتاج إلى دعم مشاريع البنية التحتية الكبرى على مستوى المنطقة.

من جهة أخرى، سلطت الجلسة الضوء على اشتداد المنافسة بين المقرضين الإقليميين والدوليين، في وقت تواصل فيه

الغرفة تستقبل وفداً تجارياً إسبانياً



من التعاون التجاري في مجالات؛ الصحة ومواد البناء والنقل والتعليم.

كما أشاد السفير الإسباني السيد مانويل غمايو بالعلاقات التاريخية مع الكويت، مؤكداً على الاستمرار في تنمية العلاقات بين البلدين الصديقين.

من جهته، أشار مدير العلاقات الدولية في غرفة إسبانيا جيمي مونتاڤو إلى لقاء اللجنة المشتركة التي تعقد اليوم وأهميتها في تعزيز التعاون بين البلدين، منوهاً إلى اهتمام بلاده بتنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة. وقدم ممثلو هيئة تشجيع الاستثمار المباشر، وهيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص عرضاً حول أبرز مشاريع خطة التنمية في الكويت والتسهيلات المقدمة للمستثمرين.

المنيفي المستثمرين في كلا البلدين إلى العمل معاً نحو إنشاء شراكات استثمارية وتجارية في مختلف المجالات ومنها، النقل، والإنشاءات، والصحة، والتكنولوجيا.

وأشارت إلى أن هناك الكثير من الشركات الإسبانية التي تعمل في الكويت حالياً، وأن الوزارة على استعداد لدعم هذه العلاقات ومساعدة الشركات الإسبانية وإزالة المعوقات التي قد تواجهها.

من جانبها، أكدت أمبارو سينوفيل أن العلاقات بين البلدين الصديقين ممتازة، لافتة إلى أن الموقع الاستراتيجي لإسبانيا يلعب دوراً مهماً في الوصول إلى الأسواق الأوروبية.

وأضافت أن إسبانيا شريكة مهمة للكويت لأسباب اقتصادية وتجارية، داعية إلى مزيد

الكويت، بما في ذلك مشاريع محورية مثل طريق جمال عبد الناصر وتوسعة المطار.

واعتبرت الغرفة أن هذه الإنجازات لا تعكس فقط حجم الثقة المتنامية بين البلدين، بل تشير أيضاً إلى الإمكانيات غير المستغلة التي تنتظرهما، فبينما تسعى الكويت إلى تنوع اقتصادها، وتتجه إسبانيا بشكل متزايد نحو الانفتاح العالمي، فإن هذه الزيارة فرصة مواتية لتوسيع التعاون في مجالات التحول في الطاقة، والابتكار، والسياحة، والخدمات اللوجستية. وأكدت الغرفة استعدادها التام لتكون منصة فاعلة تدعم هذه الأفق الجديدة، من خلال تسهيل الحوار، وتذليل العقبات، وتمكين الشراكات التي تحقق قيمة طويلة الأمد للاقتصاد.

بدورها، دعت وكيل وزارة المالية أسيل

استقبلت غرفة تجارة وصناعة الكويت أمس الثلاثاء 20 مايو 2025 وفداً تجارياً من إسبانيا برئاسة وزيرة الدولة للتجارة أمبارو لوبيز سينوفيليا وبحضور السفير الإسباني في الكويت مانويل ارناديث غمايو، كما حضرت وكيل وزارة المالية أسيل المنيفي، وعدد من أصحاب الأعمال المهتمين.

في بداية اللقاء، رحبت الغرفة بالوفد الضيف، وأكدت على أهمية هذه الزيارة التي تأتي في إطار انعقاد اجتماعات اللجنة الاقتصادية الكويتية - الإسبانية المشتركة، وضمن الجهود المشتركة من الجانبين على تعزيز العلاقات الاقتصادية المشتركة.

وأوضحت الغرفة أن العلاقات الاقتصادية بين البلدين الصديقين متينة بطبيعتها، فإسبانيا تُعد من أبرز الشركاء التجاريين في الاتحاد الأوروبي، حيث تجاوز حجم التبادل التجاري بين البلدين مؤخراً مليار دولار.

وأشارت إلى أن الصادرات الإسبانية إلى الكويت تشمل الآلات والمعدات، والسيارات، والمنتجات الكيماوية، والعلامات التجارية العالمية في عالم الأزياء، ومؤخراً، انضمت الرياضة إلى هذه القائمة، وتحديداً رياضتنا البادل والتنس، بفضل أكاديمية رافائيل نادال للتنس، التي كان فرعها في الكويت أول توسع لها خارج إسبانيا. وفي المقابل، تعكس الاستثمارات الكويتية في إسبانيا ثقة كبيرة في قطاعها المالي والسياحية والطاقة. كما أن شركات الهندسة الإسبانية ساهمت بشكل بارز في مشاريع البنية التحتية في

لدعم الابتكار في الرعاية الصحية الرقمية بالسعودية

«بوبا العربية» توقع 4 شراكات استراتيجية مع شركات تقنية صحية عالمية



توقيع الشراكات

صحية عالمية المستوى داخل المملكة، حيث نؤمن بأن التجربة الصحية الأمثل هي التي توازن بين التقدم التكنولوجي واللمسة الإنسانية.»

شريك إستراتيجي

ويُعدّ هذا المؤتمر منصة إقليمية رائدة لدفع التحول الرقمي بقطاع الرعاية الصحية، وتعزيز تبني نماذج الرعاية الافتراضية القائمة على القيمة، كما يمثل فرصة مهمة لتوسيع أطر التعاون الدولي، وتبادل الخبرات، واستكشاف الحلول الصحية المبتكرة، وذلك بدعم من منظمات دولية مرموقة، مثل منظمة الصحة العالمية، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، وجمعية الطب عن بُعد الأمريكية. وتعكس مشاركة بوبا العربية في المؤتمر، دورها كشريك إستراتيجي في مسيرة التحول الرقمي للقطاع الصحي الوطني، وسعيها نحو تقديم رعاية أكثر استدامة وتكاملاً تسهم في رفع جودة الحياة وتعزيز التحول الرقمي في القطاع.

وأكد خفاجي، أن مشاركة بوبا العربية في مؤتمر الرعاية الصحية الافتراضية يؤكد التزامها بدعم التحول الرقمي في القطاع الصحي، تماشياً مع رؤية السعودية 2030، معرباً عن فخره بتقديم نموذج رعاية متكامل يركز على سهولة الوصول إلى الخدمات الصحية وتوفير العلاج بأعلى جودة، مع تسخير التقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي للتنبؤ بالحالات المرضية، وتقديم استجابات استباقية تضمن الوقاية وتحسين النتائج الصحية.

رعاية إنسانية

من جهته، قال الرئيس التنفيذي لبوبا العربية، طل ناظر: «رؤيتنا في بوبا العربية تتمثل في إعادة تعريف مستقبل الرعاية الصحية من خلال الابتكار المستمر، الشراكات الاستراتيجية، والتجارب الإنسانية التي تضع المريض في جوهر الاهتمام». وأضاف ناظر: «تعكس شراكاتنا الدولية مع أبرز رواد التقنية الصحية التزامنا بتقديم حلول

تحت رعاية وزارة الصحة، ومستشفى صحة الافتراضي، وبحضور نخبة من القادة والخبراء في مجالات الرعاية الصحية والابتكار والتقنية من مختلف دول العالم، أعلنت شركة بوبا العربية للتأمين التعاوني، عن توقيع أربع اتفاقيات شراكة إستراتيجية مع شركات تقنية صحية عالمية هي: GOQii، وComarch، وNuralogix، وWe Healthify بهدف توسيع نطاق خدماتها الرقمية، وتحسين جودة الرعاية الصحية لأعضائها داخل المملكة.

جاء ذلك خلال مشاركة بوبا العربية، كراعٍ ذهبي في المؤتمر السادس للرعاية الصحية الافتراضية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 6th MENA Telehealth & Virtu- 2025 (al Care Expo)، الذي عقد مؤخراً في مدينة الرياض.

تأتي هذه الشراكات ورعاية المؤتمر، عقب حصول بوبا العربية مؤخراً على جائزتي «الابتكار الرقمي لمزودي الخدمة في القطاع الخاص» و«الاستدامة المبتكرة لمزودي الخدمة في القطاع الخاص» من مجلس الضمان الصحي، حيث تم تكريمها كأول شركة في القطاع الخاص تُمنح هذه الجوائز عن فئة مزودي الخدمة، وهو ما يعكس مكانة الشركة كمحرك رئيس للابتكار والتحول الرقمي في القطاع الصحي السعودي.

صحة رقمية

استعرضت بوبا العربية خلال المؤتمر عبر ذراعها الصحية شركة «بوبا للرعاية المتكاملة – CareConnect»، مجموعة من حلولها الرقمية المبتكرة، من أبرزها: العيادة الرقمية المتنقلة، وحلول الرعاية الذكية المدعومة بتقنيات الذكاء الاصطناعي، إضافة إلى تطبيقها الرقمي المتكامل.

وخلال فعاليات اليوم الثاني من المؤتمر، شارك الدكتور عبدالله خفاجي، المدير العام الأول الطبي في شركة بوبا للرعاية المتكاملة CareConnect، متحدثاً رئيساً في جلسة بعنوان «إدارة الرعاية الافتراضية للحالات المزمنة»، استعرض خلالها تجربة بوبا العربية في تحسين حياة المرضى باستخدام تقنيات رقمية متقدمة، مسلطاً الضوء على برنامج «بوبا برو»، الذي ألغى الحاجة إلى الموافقات الطبية المسبقة، ما أسهم في تسريع الحصول على الرعاية وتعزيز تجربة المريض.

رئيس «جي.بي.مورجان» يحذر من التضخم والحرب التجارية

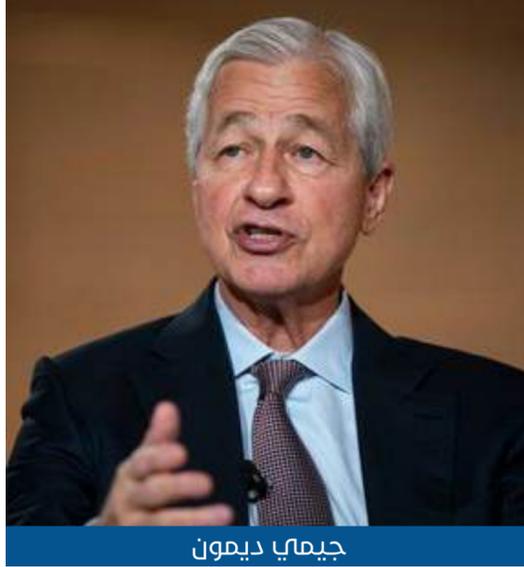
العظمى من المنتجات الصينية تُشكل تحديًا للشركات الأمريكية الصغيرة، وكذلك شركات التجزئة العملاقة. مخاطر الائتمان المحتملة

وقال ديمون إنه يعتقد أن احتمالات الركود التضخمي — وهي حالة اقتصادية تتسم بارتفاع التضخم إلى جانب ركود النمو أو الأسوأ من ذلك، الركود — من المرجح أن تكون ضعف ما توقعه آخرون.

وفي هذه الحالة، كما قال، فإن خسائر الائتمان سوف ترتفع، ليس إلى الحد الذي وصلت إليه أثناء الأزمة المالية قبل 17 عامًا، ولكن أسوأ مما كان متوقعًا.

أعتقد أن هناك 15 عامًا من الائتمان المتقلب، مع ظهور العديد من جهات الائتمان الجديدة، واختلاف شروط القرض، واختلاف نسب الرفع المالي، وتراكم الرفع المالي، وما شابه ذلك، قال. «لذا، أتوقع أن يكون الائتمان أسوأ مما يظن الناس في كل ركود.»

في 16 مايو، خفضت وكالة موديز تصنيف الدين الأمريكي من AAA، وهو تصنيف ممتاز سابقًا. وكانت موديز آخر وكالة من بين ثلاث وكالات تصنيف ائتماني رئيسية تُجرّد سندات الخزينة الأمريكية من سمعتها الممتازة. وفي معرض شرحها لتبرير خفض تصنيفها الائتماني للولايات المتحدة لأول مرة منذ عام 1917، أشارت موديز إلى تضخم مستويات الدين الأمريكي وتعتت واشنطن في إيجاد حلول لعجز الموازنة.



جيمس ديمون

التفاوض على صفقات، وهو ما يضع مهمة صعبة للغاية أمام المفاوضين التجاريين الأميركيين للتسابق مع الزمن لتقديم التزامات جديدة.

في الأسبوع الماضي، اتفقت الولايات المتحدة والصين على إلغاء الرسوم الجمركية على سلع كل منهما بشكل جذري لفترة أولية مدتها 90 يومًا، في إنجاز مفاجئ. ومع ذلك، لا تزال الرسوم الجمركية التي لا تقل عن 30 % على الغالبية

قال جيمي ديمون، الرئيس التنفيذي لبنك جي بي مورجان تشيس، إن التأثيرات الكاملة للرسوم الجمركية لم نشعر بها بعد، وأن الأسواق تظهر «قدرًا غير عادي من الرضا عن النفس» في مواجهة تلك المخاطر وغيرها.

تابع ديمون خلال يوم المستثمرين السنوي لشركته: «عندما أرى كل هذه العوامل تتراكم وتكاد تكون متطرفة، لا أعتقد أنه يمكننا التنبؤ بالنتيجة، وأعتقد أن احتمال ارتفاع التضخم والركود التضخمي أعلى قليلًا مما يعتقد الآخرون». وأضاف: «هناك الكثير من العوامل، وأعتقد أنك سترون تأثيرها.»

حتى عند هذه المستويات المنخفضة، إذا بقيت على حالها اليوم، فإنها تُعتبر تعريفات جمركية باهظة للغاية. كما أننا لا نعرف كيف ستستجيب كل دولة، على حد قوله. وأضاف أن الشركاء التجاريين يستجيبون بعقد صفقات مع دول أخرى. وأضاف ديمون أن الولايات المتحدة لا تستطيع اللجوء بسرعة إلى السلع المنتجة محليًا لتغطية تلك الواردات، مشيرًا إلى أن بناء مصنع للتصنيع يستغرق من ثلاث إلى أربع سنوات على الأقل.

في الثاني من أبريل، وهو ما أسماه دونالد ترامب «يوم التحرير»، فرض الرئيس الأمريكي رسومًا جمركية جديدة باهظة على شركائه التجاريين، ليتراجع عنها جزئيًا بعد أسبوع. وكان من المفترض أن تستمر هذه المهلة 90 يومًا للسماح للدول بالتفاوض مع الإدارة.

وقال مسؤولون في إدارة ترامب إن نحو 100 دولة عرضت

«المركزي الأسترالي» يخفض أسعار الفائدة لأدنى مستوى في عامين



لقد أحدثت الحرب التجارية العالمية التي شنها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب اضطرابًا في الأسواق المالية وقلبت خطط الأعمال رأسًا على عقب. فرض ترامب رسومًا جمركية شاملة بنسبة 10 % على واردات بقية العالم، وبعد مواجهة جمركية مع الصين هدّدت بركود عالمي، اتفق البلدان على خفض الرسوم الجمركية الباهظة على سلع بعضهما البعض لمدة 90 يومًا.

أستراليا هي أحد أكبر مصدري الموارد إلى الصين، والرسوم الجمركية على ثاني أكبر اقتصاد في العالم قد تعيق النمو هناك وتطلبها على السلع الأساسية مثل خام الحديد.

في الداخل، كان تدفق البيانات متباينًا، إذ جاء الانتعاش المتوقع في إنفاق المستهلكين ضعيفًا بشكل مخيب للآمال. مع ذلك، ظل سوق العمل قويًا بشكل مفاجئ، حيث ظل معدل البطالة منخفضًا عند 4.1 %، وهو نفس مستواه منذ ما يقرب من عام.

أقل تقييدًا. ومع ذلك، لا يزال حذرًا بشأن التوقعات.

استقر معدل التضخم في أسعار المستهلك الرئيسي عند 2.4 % في الربع الأول، كما تباطأ متوسط مقياس التضخم الأساسي إلى 2.9 %، مما أعاده إلى النطاق المستهدف لبنك الاحتياطي الأسترالي من 2 % إلى 3 % لأول مرة منذ أواخر عام 2021.

وقال شون لانجيك، رئيس التوقعات الاقتصادية الكلية في أكسفورد إيكونوميكس أستراليا: «يواصل البنك تبني نبرة حذرة بشأن المزيد من خفض أسعار الفائدة، مشيرًا إلى أن ضعف نمو الإنتاجية وسوق العمل الضيقة يواصلان الضغط على تكاليف العمالة.»

وقال لانجيك إن أسعار الفائدة النقدية لا تزال «مقيدة بعض الشيء» ويتوقع خفضين آخرين لأسعار الفائدة في النصف الثاني من العام.

منذ الاجتماع الأخير لبنك الاحتياطي الأسترالي في أبريل، تغير المشهد العالمي بشكل جذري.

خفض البنك المركزي الأسترالي أمس الثلاثاء سعر الفائدة الرئيسي بمقدار 25 نقطة أساس إلى أدنى مستوى في عامين عند 3.85 % مشيرًا إلى توقعات عالمية أكثر قتامة وتباطؤ التضخم في الداخل رغم أنه ظل حذرًا بشأن المزيد من التيسير.

انخفض الدولار الأسترالي بنسبة 0.4 % ليصل إلى 0.6430 دولار أمريكي، وارتفعت عقود السندات الآجلة لثلاث سنوات بخمس نقاط لتصل إلى 96.40. وتشير عقود المبادلة إلى تخفيف إجمالي قدره 57 نقطة أساس بنهاية العام.

وفي ختام اجتماع السياسة الذي استمر يومين، قال بنك الاحتياطي الأسترالي إن المخاطر الصعودية للتضخم قد تراجعت في حين من المتوقع أن تؤثر التطورات الدولية على الاقتصاد المحلي.

كانت الأسواق قد وضعت أسعارها بالكامل للتخفيف في ضوء تباطؤ التضخم في الداخل والتوقعات الأكثر قتامة على الصعيد العالمي في أعقاب إعلان الولايات المتحدة الشهر الماضي عن فرض رسوم جمركية باهظة على الواردات.

وقال مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأمريكي) في بيان «إن التضخم في النطاق المستهدف ويبدو أن المخاطر الصعودية قد تراجعت حيث من المتوقع أن تؤثر التطورات الدولية على الاقتصاد.»

يرى مجلس إدارة البنك المركزي أن هذه الخطوة ستجعل السياسة النقدية

وزيرة المالية البريطانية: نسعى لإبرام اتفاقيات تجارية مع دول الخليج

أكدت راشيل ريفز، وزيرة المالية البريطانية، أن المملكة المتحدة على وشك إبرام اتفاقية تجارية كبرى مع ست دول خليجية، بما في ذلك السعودية وقطر.

وفي حديثها لهيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي)، قالت وزيرة المالية إن اتفاقية مجلس التعاون الخليجي ستكون «الاتفاقية التالية» للحكومة في سعيها لتعزيز الروابط التجارية بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

ويضم مجلس التعاون الخليجي، المكون من ست دول، المملكة العربية السعودية وقطر والبحرين والكويت وسلطنة عمان والإمارات العربية المتحدة.

وقد بدأت المحادثات بشأن الاتفاقية في عهد حكومة المحافظين واستمرت في عهد حزب العمال.

أشادت ريفز باتفاقيات التجارة الأخيرة مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والهند، معتبرة إياها دليلاً على أن بريطانيا تُرسخ مكانتها كقوة تجارية عالمية بعد خروجها من الاتحاد الأوروبي.

وصرحت لبي بي سي: «بريطانيا في وضع أفضل من أي دولة أخرى في العالم من حيث الصفقات مع تلك الدول».



ترامب: خفضنا أسعار الطاقة ونستهدف الأدوية الأرخص عالمياً رغم نفوذ الشركات



إطار مواجهة نفوذ شركات الأدوية الكبرى، التي قال إنها تسببت في تحميل المواطنين أعباء إضافية. وانتقد ترامب النواب الديمقراطيين، قائلاً إنهم دمروا برامج الرعاية الصحية، متعهداً بتعزيز النظام الصحي من خلال تحسين استغلال الموارد المتاحة.

وأشار ترامب، إلى أن إدارته نجحت في خفض أسعار الطاقة وعدد من المنتجات الأساسية، مضيفاً أن المسار المقبل سيركز على تقليص أسعار الأدوية بنسبة تصل إلى 75 %، لتصبح الولايات المتحدة صاحبة أقل أسعار دواء في العالم. وأوضح، أن هذا التوجه يأتي في

أكد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، في كلمة ألقاها على هامش اجتماع للكونجرس مع الكتلة الجمهورية، أن الولايات المتحدة فقدت احترام العالم نتيجة سياسات الديمقراطيين، متعهداً بإصلاح ما وصفه بالخلل الذي تسببت به المعارضة.

«دويتشه بنك»: أغلب الأمريكيين يشعرون بالخطر من الدين العام

يعتقد أغلب الأمريكيين أن الدين العام للبلاد والذي بلغ مستويات قياسية مؤخراً، أصبح يشكل خطراً اقتصادياً على الولايات المتحدة، وفقاً لنتائج مسح أجري عقب تحذير وكالة «موديز» بشأن الاقتراض الحكومي. وأظهر استطلاع رأي سريع أجراه «دويتشه بنك»، أن 80 % من المشاركين - البالغ عددهم 450 شخصاً لديهم وجهة نظر مماثلة لرأي «موديز»، حيث يعتقدون أن مسار الدين الأمريكي يبدو غير مستدام. وكتب «جيم ريد»، الرئيس العالمي لأبحاث الاقتصاد الكلي في «دويتشه بنك»: «مع ذلك، أعتقد أنه لن يكون هناك إجماع حول متى سيصبح هذا الأمر مشكلة سوقية خطيرة، ربما يكون هذا استطلاعاً ليوم آخر».

اليابان تبدأ محادثات بشأن اتفاقيات الصرف الأجنبي مع أمريكا



قال وزير المالية الياباني كاتسونوبو كاتو إنه يتوقع أن يستند أي اجتماع ثنائي مع وزير الخزانة الأمريكي سكوت بيست بشأن أسعار الصرف إلى وجهة نظرهما المشتركة بأن التقلبات المفرطة في العملة أمر غير مرغوب فيه.

وقال كاتو في مؤتمر صحفي «في اجتماعنا السابق، أكدنا أن أسعار الصرف يجب أن تحددها الأسواق، وأن التقلبات المفرطة في تحركات العملات لها تأثير اقتصادي ومالي سلبي».

وقال «أتوقع أن يكون أي لقاء مع وزير الخزانة الأمريكي مبنياً على هذا التفاهم»، مضيفاً أنه يأمل في تبادل وجهات النظر حول مختلف الموضوعات الثنائية بما في ذلك سياسة العملة. ومن المتوقع أن يعقد كاتو وبيست اجتماعاً ثنائياً على هامش اجتماع زعماء مجموعة السبع المالي الذي سيعقد هذا الأسبوع في كندا.

وقال كاتو أيضاً إن اليابان تدرس بعناية تأثير قرار وكالة موديز الأسبوع الماضي بخفض التصنيف الائتماني للولايات المتحدة على اقتصادها وأسواقها.

وبينما تجري طوكيو وواشنطن محادثات ثنائية منفصلة بشأن التعريفات الجمركية، تم وضع موضوع سعر الصرف الشائك جانبا ليناقشه وزيراً المالية.

أدى تركيز الرئيس دونالد ترامب على معالجة العجز التجاري الأمريكي الضخم، وتصريحاته السابقة التي انتقد فيها اليابان بسبب تعمدتها الحفاظ على الين ضعيفاً، إلى توقعات السوق بأن طوكيو ستواجه ضغوطاً لتعزيز قيمة الين مقابل الدولار وإعطاء الشركات المصنعة الأميركية ميزة تنافسية.

وقال كاتو بعد اجتماع سابق مع بيست في واشنطن الشهر الماضي إن الاثنين اتفقا على مواصلة الحوار «البناء» بشأن سياسة العملة، لكنهما لم يناقشا تحديد أهداف العملة أو إطار عمل للسيطرة على تحركات الين.

الصين تخفض أسعار الفائدة لدعم الاقتصاد مع تصاعد الحرب التجارية



أسعار الفائدة على الودائع على اعتباراً من يوم الثلاثاء. وينبغي لخفض أسعار الفائدة على الودائع أن يرشد المقرضين الأصغر حجماً إلى إجراء تخفيضات مماثلة. وارتفعت أسهم البنوك قليلاً بعد قرار الفائدة، حيث ارتفع مؤشر CSI Bank بنسبة 0.7 %، متفوقاً على مؤشر شنغهاي المركب القياسي. وقال ماركو صن، كبير محللي الأسواق المالية في بنك MUFG (الصين)، إن تخفيضات أسعار الفائدة تهدف إلى تعزيز الإقراض الائتماني وتحفيز الاستهلاك.

وقال صن «من المرجح أن يتحول البنك المركزي إلى نهج الانتظار والترقب في الأشهر المقبلة ما لم تتدهور المخاطر الجيوسياسية الخارجية بما يكفي لإخماد الآمال في إمكانية استقرار الاقتصاد».

سنوات بنفس الهامش إلى 3.5 %. تعتمد معظم القروض الجديدة والمستحقة في الصين على سعر الفائدة على الرهن العقاري لمدة عام واحد، في حين يؤثر سعر الفائدة على الرهن العقاري لمدة خمس سنوات على تسعير الرهن العقاري.

تم الإعلان عن خفض سعر الفائدة على البنوك المملوكة للدولة في الصين أنها خفضت أسعار الفائدة على الودائع.

خفف كل من البنك الصناعي والتجاري الصيني، والبنك الزراعي الصيني، وبنك التعمير الصيني، وبنك الصين أسعار الفائدة على الودائع بنسب تتراوح بين 5 و 25 نقطة أساس لبعض آجال الاستحقاق، وفقاً لأسعار الفائدة المعروضة على تطبيقات الهواتف المحمولة للبنوك. وكانت رويترز قد أفادت يوم الاثنين أن البنوك تعتزم خفض

خفضت الصين أسعار الفائدة القياسية على الإقراض للمرة الأولى منذ أكتوبر يوم الثلاثاء، في حين خفضت البنوك الحكومية الكبرى أسعار الفائدة على الودائع في الوقت الذي تعمل فيه السلطات على تخفيف السياسة النقدية للمساعدة في حماية الاقتصاد من تأثير الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة.

وتهدف تخفيضات أسعار الفائدة المتوقعة على نطاق واسع إلى تحفيز الاستهلاك ونمو القروض مع تراجع ثاني أكبر اقتصاد في العالم، مع الاستمرار في حماية هوامش الربح المتقلصة للمقرضين التجاريين.

قال بنك الشعب الصيني إن سعر الفائدة الأساسي للقروض لمدة عام واحد، وهو معيار تحده البنوك، تم تخفيضه بمقدار 10 نقاط أساس إلى 3.0 %، في حين تم تخفيض سعر الفائدة الأساسي لخمس

الإمارات ترفع حيازتها السنوية في سندات الخزانة الأمريكية 47% بنهاية مارس



مارس 2025 نحو 9.05 تريليون دولار، بزيادة 11.59% عن مستواها بالشهر نفسه من العام السابق البالغ 8.11 تريليون دولار، مع نمو شهري 2.61%. يُشار إلى أن ما تفصح عنه الخزانة الأمريكية في بياناتها الشهرية هو استثمارات الدول بأذون وسندات الخزانة الأمريكية فقط، ولا تشمل تلك الاستثمارات الأخرى بالولايات المتحدة، سواء كانت حكومية أو خاصة. وتعد سندات الخزانة الأمريكية وسيلة لجمع الأموال والديون من الدول والمؤسسات، وتسدها الحكومة عند حلول ميعاد استحقاقها الذي يختلف حسب أجل السند.

وفي مارس الماضي، توزعت استثمارات الإمارات في سندات الخزانة الأمريكية بين 44.6 مليار دولار في سندات طويلة الأجل تمثل 43 بالمائة من الإجمالي، و59.8 مليار دولار في سندات قصيرة الأجل تشكل ما نسبته 57% من الإجمالي. وواصلت المملكة العربية السعودية الحفاظ على المركز الأول عربياً بحيازة سندات الخزانة الأمريكية والسابع عشر عالمياً بقيمة 131.6 مليار دولار، لتبقى وحدها عربياً في قائمة أكبر 20 دولة حيازة لتلك السندات التي تصدرها اليابان باقتناصها سندات خزانة أمريكية بـ 1.13 تريليون دولار. وبشكل عام، بلغت سندات الخزانة الأمريكية في ختام

قلصت دولة الإمارات حيازتها من سندات الخزانة الأمريكية بنهاية شهر مارس 2025 على أساس شهري، في حين سجلت ارتفاعاً ملحوظاً على أساس سنوي. وكشف بيانات صادرة وزارة الخزانة الأمريكية، أن حيازة دولة الإمارات من سندات الخزانة بختام مارس الماضي سجلت 104.352 مليار دولار، بانخفاض قدره 15.580 مليار دولار وبنسبة 13%، مقارنة بحيازتها في نهاية شهر فبراير 2025 البالغة 119.932 مليار دولار. وعلى أساس سنوي، قفزت حيازة الدولة بنسبة 47% ما يعادل زيادة قدرها 33.413 مليار دولار، مقارنة بمستواها في مارس 2024 الذي سجل 70.939 مليار دولار.

الإمارات وإيطاليا تدشنان أكبر بنية تحتية للذكاء الاصطناعي في أوروبا



الأمان والكفاءة وقابلية التوسع، بما يتوافق مع توجهات القارة نحو تعزيز سيادتها الرقمية. وتأتي الشراكة استكمالاً للاتفاقيات الثنائية الموقعة بين الدولتين في فبراير شباط الماضي، والتي تهدف إلى تعزيز أطر التعاون التكنولوجي والاقتصادي، وبناء بنية تحتية رقمية متقدمة تسهم في دعم طموحات أوروبا نحو اقتصاد قائم على الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا المتطورة.

ومن خلال الشراكة بين الجهتين، ستكون البنية التحتية الجديدة لحوسبة الذكاء الاصطناعي ركيزة أساسية لتسريع تطوير واستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في عدد من القطاعات الحيوية في أوروبا، تشمل الخدمات المالية، والصناعة، والقطاع العام. وجاءت هذه الخطوة استجابة للحاجة المتزايدة في أوروبا إلى بنية تحتية رقمية تتميز بمستويات عالية من

لنشرين أكبر بنية تحتية لحوسبة الذكاء الاصطناعي في أوروبا، وقعت مجموعة «جي 42» الإماراتية المتخصصة في مجال تقنيات الذكاء الاصطناعي، من خلال شركتها التابعة «كور 42»، شراكة استراتيجية مع شركة آي جينيس الإيطالية، المختصة بتطوير نماذج الذكاء الاصطناعي. وتهدف الشراكة لنشر بنية تحتية لحوسبة عالية الأداء تعتمد على وحدات المعالجة الرسومية المتقدمة من شركة «إنفديا» من نوع «إنفديا بلاكويل»، إذ ستتولى شركة كور 42 الإماراتية تشغيل البنية التحتية وإدارتها ضمن خطة شاملة للتوسع على مستوى القارة الأوروبية، من خلال تأسيس بنية تحتية سيادية للذكاء الاصطناعي في السوق الأوروبية.

وبدورها، تعمل شركة آي جينيس على تطوير مركز بيانات يُعرف باسم كولوسيوم يتميز بقدرة معالجة عالية تتجاوز 100 إكزافلوب، ويُخصص لتشغيل تطبيقات الذكاء الاصطناعي في البيئات التي تتطلب مستوى مرتفعاً من التحكم بالبيانات.

هذا المركز لا يقتصر على كونه مخصصاً لتخزين وتشغيل البيانات، بل يُخطط للمركز ليكون بمثابة نموذج يُحتذى في بناء مصانع أخرى مخصصة لتشغيل أنظمة الذكاء الاصطناعي في المجالات التي تتطلب دقة عالية وحماية صارمة للبيانات.

ارتفاع النفط وسط مؤشرات على تعثر المحادثات بين أمريكا وإيران



صعدت أسعار النفط أمس الثلاثاء وسط تعثر محتمل في المحادثات بين الولايات المتحدة وإيران بشأن برنامج طهران النووي، وضعف احتمالات دخول المزيد من إمدادات الخام الإيرانية إلى السوق العالمية. وبحلول الساعة 0008 بتوقيت جرينتش، زادت العقود الآجلة لخام برنت 12 سنتا إلى 65.66 دولار للبرميل. وارتفعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 16 سنتا إلى 62.85 دولار.

نقلت وسائل إعلام إيرانية رسمية الاثنين عن نائب وزير الخارجية الإيراني للشؤون السياسية مجيد تخت روانجي قوله إن المحادثات النووية مع الولايات المتحدة «لن تفضي لأي نتيجة» إذا أصرت واشنطن على وقف طهران عمليات تخصيب اليورانيوم تماما.

وجدد المبعوث الأمريكي الخاص ستيف ويتكوف يوم الأحد التأكيد على موقف واشنطن بأن أي اتفاق بين الولايات المتحدة وإيران يجب أن يتضمن وقف تخصيب اليورانيوم الذي يشكل مسارا محتملا نحو تطوير قنابل نووية. وتقول طهران إن أغراض برنامجها النووي سلمية بحتة.

وقال أليكس هودز، المحلل في شركة ستون إكس، إن تعثر المحادثات أضعف الآمال في التوصل إلى اتفاق كان من شأنه أن يمهّد الطريق لتخفيف العقوبات الأمريكية ويسمح لإيران بزيادة صادراتها النفطية بما يتراوح بين 300 ألف و400 ألف برميل يوميا.

في الوقت ذاته، أدى تخفيض وكالة موديز التصنيف الائتماني للديون السيادية الأمريكية إلى إضعاف التوقعات الاقتصادية لكبر مستهلك للطاقة في العالم ومنع أسعار النفط من الارتفاع.

وكانت الوكالة قد خفضت التصنيف الائتماني للديون

والمحادثات الأمريكية الإيرانية وحالة عدم اليقين الاقتصادي والحرب بين روسيا وأوكرانيا. وقال الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، بعد مكالمة هاتفية مع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أمس الاثنين، إن موسكو مستعدة للعمل مع أوكرانيا على مذكرة حول اتفاق سلام مستقبلي مضيفا أن الجهود المبذولة لإنهاء الحرب تسير على الطريق الصحيح.

السيادية لأمريكا درجة واحدة يوم الجمعة، مشيرة إلى المخاوف بشأن ديون البلاد المتزايدة البالغة 36 تريليون دولار. وتعرضت أسعار الخام لضغوط إضافية بسبب البيانات التي أظهرت تباطؤ نمو الإنتاج الصناعي ومبيعات التجزئة في الصين، أكبر مستورد للنفط في العالم. وقد تتأثر الأسعار على المدى القريب بالرسوم الجمركية

الدولار يواصل التراجع وسط حذر الفيدرالي وترقب المحادثات الأمريكية اليابانية



انخفض سعر الدولار مجدداً أمس الثلاثاء، متأثراً إلى حد ما بحذر مجلس الاحتياطي الاتحادي حيال الاقتصاد، في حين يترقب المستثمرون المحادثات المقبلة بين الولايات المتحدة واليابان والتي قد تشمل مناقشات بشأن العملات وتقلبات سعر الصرف.

وشهد الدولار عمليات بيع واسعة الاثنين، بعد تخفيض وكالة موديز التصنيف الائتماني للولايات المتحدة يوم الجمعة الماضي، بسبب مخاوف من عجز الموازنة. وتتنجح الأناظر الآن إلى تصويت حاسم في واشنطن على تخفيضات ضريبية شاملة من الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، وفق لوكالة «رويترز».

وقال فاسيلي سيربيرياكوف خبير استراتيجيات العملات لدى بنك يو.بي.إس في نيويورك: «تخفيض موديز للتصنيف كان العامل المحفز في وقت سابق الذي دفع عوائد سندات الخزانة للارتفاع والدولار للانخفاض.. أما الآن، فقد انخفضت العوائد عن مستوياتها المرتفعة ولا يزال الدولار منخفضاً». وأضاف: «يسلط هذا الضوء على الميل لبيع الدولار. ولا أعتقد أن هذا الاتجاه قد تغير».

وقبل يوم، تحدث مسؤولون في مجلس الاحتياطي الاتحادي عن تداعيات أحدث خفض للتصنيف الائتماني للولايات المتحدة وظروف السوق غير المستقرة في الوقت الذي يواصلون فيه استكشاف بيئة اقتصادية ضبابية للغاية. وفي أواخر تعاملات الصباح، انخفض الدولار أمام الين ليصل إلى أدنى مستوى له في أسبوعين تقريبا عند 144.095 مقابل العملة اليابانية. وهبط 0.1% في أحدث التعاملات إلى 144.64 ين. وتكبد

الأمريكية بعد أن خفض بنك الاحتياطي الأسترالي أسعار الفائدة القياسية 25 نقطة أساس مع عدم استبعاد مزيد من التيسير النقدي في الأشهر المقبلة. وهبط الدولار الأسترالي في أحدث التعاملات 0.9% ليصل إلى 0.6401 دولار أمريكي. وفي غضون ذلك، تراجع الين الصيني مقابل الدولار مع خفض الصين أسعار الفائدة الرئيسية للإقراض في حين ظل الطلب الموسمي على الدولار من جانب الشركات مرتفعاً.

خسائر في خمس من الجلسات الست الأخيرة. ويتابع المتعاملون أيضا أبناء المحادثات المقبلة بين الولايات المتحدة واليابان، وقال وزير المالية الياباني كاتسونوبو كاتو اليوم، إنه يتوقع أن يكون أي اجتماع مع وزير الخزانة الأمريكي سكوت بيسنت بشأن أسعار الصرف قائماً على وجهة نظرهما المشتركة بأن التقلبات المفرطة في العملة غير مرغوب فيها. وانخفض الدولار الأسترالي بشكل حاد مقابل العملة

الاقتصادية

جريدة النخبة
ورواد المال والأعمال



news@aleqtisadyah.com نستقبل الاخبار على البريد التالي:

الموقع الالكتروني: www.aleqtisadyah.com

50300624



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw

تابعونا:

تباطؤ صفقات الدمج والاستحواذ في قطاع النفط الأميركي لعام 2025

مع احتمال انتعاشه في النصف الثاني إذا تم التوصل إلى اتفاقيات تجارية تُقلل احتمالات الركود الاقتصادي في الولايات المتحدة. وقال أندرو ديتمار، كبير المحللين في إنفيروس إنه من المرجح أن يظل نشاط (الصفقات) خافتاً خلال النصف الأول من عام 2025، ولكن قد يكون هناك انتعاش في النصف الثاني من العام، خاصة إذا تم الإعلان عن صفقات تجارية تُقلل من احتمالات حدوث ركود اقتصادي في الولايات المتحدة. وأضاف ديتمار أن التحدي يكمن في إيجاد الخيار المناسب، إذ لا يرغب المستثمرون في الحجم لمجرد الحجم، بل في تأزر تشغيلي موثوق في الميدان.

وتم الاستحواذ على معظم الأصول الممتازة في حوض بيرميان - أكبر حقول النفط الصخري في أميركا الشمالية - خلال موجة صفقات الاندماج والاستحواذ، تاركة وراءها في الغالب تلك المساحات غير المجدية اقتصادياً في ظل انخفاض أسعار النفط الحالي.



الأميركية، فإن التوترات التجارية قد تُضعف النمو والطلب.

توقعات مستقبلية

يتوقع المحللون أن يظل نشاط الصفقات منخفضاً خلال النصف الأول من عام 2025،

من التقلبات والضعف، ما يجعل إنجاز الكثير محدوداً، مضيفاً أن أي شيء ندرسه يجب أن يكون رخيصاً للغاية، ولا نعتقد أننا وصلنا إلى هذا المستوى بعد. على الرغم من سعيه لتعزيز عمليات الحفر

شهد قطاع النفط الأميركي تباطؤاً ملحوظاً عام 2025، ومن المتوقع أن يستمر هذا الركود لبقية العام، إذ يركز بعض المشترين على استخلاص القيمة من عمليات الاستحواذ السابقة، بينما يكبح آخرون شهيتهم للاستحواذ بسبب ضعف أسعار النفط وعدم اليقين التجاري. وأنفقت شركات النفط 17 مليار دولار على عمليات الاستحواذ في الأشهر الثلاثة الماضية، وهو انخفاض حاد عن ذروة الصفقات في الربع الثالث من عام 2023، حين أنفقت 144 مليار دولار على عمليات الدمج والاستحواذ.

أسعار النفط والتوترات التجارية

انخفض سعر خام النفط الأميركي القياسي مؤخراً إلى نحو 55 دولاراً للبرميل، من نحو 78 دولاراً في يناير، قبيل تولي الرئيس دونالد ترامب منصبه، متأثراً بارتفاع إنتاج أوبك+ وتجدد التوترات التجارية. وقال كايس فانت هوف، المدير المالي لشركة دايموندباك إنرجي، نمر حالياً بفترة

الاقتصادية

ALEQTISADYAH

اشترك مجاناً ليصلك العدد

50300624

رسل كلمة "اشترك" عبر الواتس اب

من المستفيد من تدمير القطاع العقاري!!
العالم يتهاوت علمه المستثمر الأجنبي والعدل ترفض تسجيل العقارات للأجانب

صدقت «الاقتصادية» وسبق في الإفصاح
وتأخر «بيتك» في الإفصاح

23 الإفصاح
1 الإفصاح

الحكومة
20 أكتوبر
الحكومة
20 أكتوبر

مطلب: كواليت إيمانة من واقع
المعارضة ضمن سرعة الإفصاح
حكم بقيمة 129,904 مليون دولار
لصالح بنك إسلامي كبير
هل حكم بقيمة 129
مليون دولار أثر له؟